

PROVISIONAL

A/44/PV.17  
18 October 1989

ARABIC

# الجمعية العامة



الدورة الرابعة والأربعون

## الجمعية العامة

### محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة عشرة

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الثلاثاء ، ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس : السيد غاربا  
ـ شم : السيد فيدر  
(نيجيريا)  
(لوكسمبورغ)  
(نائب الرئيس)

خطاب السيد فرنسيسكو رودريغيز ، الرئيس المؤقت لجمهورية بنما  
ـ المناقشة العامة [٩] (تابع)

ـ ألقى كلمة كل من :  
ـ السيد سريشيرات (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)  
ـ السيد يلماز (تركيا)  
ـ السيد غومبوبورين (منغوليا)  
ـ السيد ايرازوريز (شيلى)  
ـ السيد موكونبي (موزامبيق)  
ـ السيد تسيرنغ (بوتاني)

ـ يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات  
ـ الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة  
ـ الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

ـ أما التصححات فيتبيّي إلا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . ويُشيفي إرسالها  
ـ موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية  
ـ بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section ،  
ـ Department of Conference Services ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza  
ـ مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

خطاب السيد فرنسيسكو رودريغيز ، الرئيس المؤقت لجمهورية بنما  
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مستمع الجمعية العامة أولاً  
 إلى خطاب يلقىه الرئيس المؤقت لجمهورية بنما .

امضي السيد فرنسيسكو رودريغيز ، الرئيس المؤقت لجمهورية بنما ، إلى قاعة  
الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة يشرفني  
 أن أرحب في الأمم المتحدة بالرئيس المؤقت لجمهورية بنما السيد فرنسيسكو رودريغيز ،  
 وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية .

الرئيس رودريغيز (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : سيدى الرئيس ، نيابة  
 عن وفد بنما ، أود أن أعرب لكم عن تهانينا القلبية على انتخابكم الذي أنتتم  
 أهل له ، والذي وضع مسؤولية توجيه مناقشات الجمعية العامة في أيدي قديرة . وفي  
 الإعراب لكم - أنتم رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين - عن تأييد  
 وفد بنما لكم وتعاونه معكم ، فإننا نعترف بأن نجاح أعمالها سيغدو إلى حد بعيد  
 على خبراتكم الواسعة وتقانيمكم المعروفة ، وبخاصة في معالجة المسائل المتعلقة بحل  
 المشاكل التي تتسم بأهمية كبرى لأعضاء المنظمة ، مثل صيانة السلم وتشاطر الجهود  
 المؤدية إلى محو وصمة العار التي تلطخ جبين الإنسانية لا وهي الفضل العنصري . لقد  
 أفصح خطابكم الافتتاحي عن رؤية واضحة لمشاكل العالم الثالث ، مما يجدد آملنا في  
 الوفاء بمهامنا في الجمعية العامة .

ومن دواعي سروري أيضاً أن أنهى الأمين العام وموظفيه على التقرير الممتاز  
 الذي قدمه لنا عن أعمال المنظمة . إن مضمون ذلك التقرير لهو برهان واضح على العمل  
 المضني والذكي الذي تم القيام به بصدق حل عدد من أصعب المشاكل التي يواجهها  
 عالمنا اليوم .

(الرئيس روبيفيز)

وبوصفه رئيسا مؤقتا لجمهورية بنما ، اعتزم أن أشير إلى مسألة هامة ، وبخاصة بالنسبة للدول الصغيرة ، وأن أكرر الشجب والمفاهيم التي ظل حكام بنما الآخرون يعربون عنها أمام هذا المحفل على مدى الجزء الأعظم من هذا العقد .

والواقع إننا نشجب مرة أخرى الانتهاك المتواصل من جانب حكومة الولايات المتحدة لاحكام معاهدات قناة بنما ، وتجاهلها بكل امتناع لمعايير القانون الدولي المتصلة بالتعارض المتصاعد فيما بين الدول ذات السيادة . وما من شيء - حتى اتفاق البلد المضيف ذاته المعقود بين الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة - كان يوسعه وضع حد للقصوة التي نفط بها . فالدبلوماسيون والموظفوون البنميون الحاضرون معنون هنا ليسوا هم كل من كانوا من المفترض أن يرافقوني ، لأن تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة حُجبت عن بعضهم . ومن قبل ، رفض أيضا منع تأشيرة لسفير بنمي في مهمة خاصة لحضور اجتماع مجلس الأمن في ١١ آب/أغسطس من هذا العام ، وفي هذا الانتهاك للالتزامات حكومة الولايات المتحدة تجاه المنظمة .

إن عبارات الشجب التي قدمتها بينما حتى قبل الأزمة الحالية في العلاقات بين بينما والولايات المتحدة - في هذا المحفل وفي محافل عالمية أخرى - مازالت قائمة بشأن ما يسمى بقانون ٧٠-٩٦ الذي سنّه كونغرس الولايات المتحدة ، علاوة على التحديات والممارسات الأخرى التي دأبت تلك الحكومة والحكومات السابقة على استخدامها لتجثّب الامتثال لهذه المعاهدات ، والتي تقوض سيادة بلدي وأمنه واقتصاده ، وتضر بمصالح وأمن المجتمع الدولي الذي يستفيد بخدمات القناة .

لقد تعرض بلدي خلال الـ ٢٧ شهرا الماضية لحملة تضليل مكثفة حول واقع الأمر فيه للنيل من سلطات الحكومة وتقويق نضالنا الوطني . وهذا جزء من مخطط وحشى من الضغوط السياسية والدبلوماسية والمالية والتدخل في شؤوننا الداخلية والتخييف والتهديدات العسكرية . والهدف هو إخضاعنا بإذلال شعبنا وعزله وإفقائه لتخريب النظام المؤسسي في الجمهورية ، ووضعنا تحت رحمة الولايات المتحدة واستراتيجيتها الإقليمية .

هذه الحقائق تقدم الدليل على أن العالم ما زالت تحكم فيه مراكز قوة تجعل من الصعب على الدول الصغيرة والمكلفة لها أن تتمسك بهويتها وأن تدير لنفسها الحلول الاجتماعية والسياسية التي تتماش مع شخصيتها وطموحها الإنساني في سعيها لضمان مستقبلها .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من هذه العقبات نشأت في بينما في السنوات الأخيرة من عقد الستينات حركة تحول ، ولكن هذه الحركة لم تكن مناسبة للمخططات التقليدية .

ففي عام ١٩٦٨ شرعت بينما تحت قيادة الجنرال عمر توريخو في جهد حكومي جديد تميزت سماته الرئيسية بالتأكيد على الاصلاحات الشعبية ، وتحرير الشعب من الجهل والتخلف واليأس ؛ وبعبارة أخرى ، عملية ترسیخ الديمقراطية في فرص التقدم والرخاء لجميع قطاعات مجتمعنا .

ولكن جهودنا لم يُنطر اليه بوصفه خطرا فحسب ، بل بوصفه خطرا متعاظما لأنّه ما كان يوضع أحد أن يلوّح ضده بشعار مناهضة الشيوعية .

ان النتائج الاجتماعية في العقدين الماضيين غنية عن البيان . ففي عام ١٩٦٨ كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة للمواطن البيني ٦٤,٢ سنة ، وفي ١٩٨٧ وعندما وصلنا إلى مرحلة بدأنا نتعرض فيها للمدعوان العلني أصبح متوسط العمر المتوقع ٧٣ سنة . كما أن معدل وفيات الأطفال الرضع الذي كان ٥١,٦ في الألف انخفض إلى ٢٢,٩ . وقمنا بزيادة المنشآت الطبية من ١٨٩ إلى ٦٠٨ منشآت . أما نسبة السكان المشمولين ببرنامجه الضمان الاجتماعي الذي يشمل الرعاية الطبية وعلاج الأسنان بالمجان فقد كانت ١٦,٥ في المائة ووصلت إلى ٦٢,٥ في المائة . كما ارتفعت النسبة المئوية للسكان الذين تتوفّر لهم مياه الشرب من ٦٥ إلى ٨٦,٢ . وفي عام ١٩٦٨ كان عدد الطلاب المسجلين في الجامعات ١١ طالبا ، وفي عام ١٩٨٧ وصل هذا العدد إلى ٥٦٧ طالبا ، في حين انخفض معدل الأمية من ٣٠,٧ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٢ في المائة وفقا لاحصاء ١٩٨٠ . وفي هذا العقد تضاعفت برامج محو الأمية ، كما مدت خدمات التليفون والكهرباء لتتشمل عمليا كل أنحاء البلاد .

ونتيجة إلى ذلك أنه في حزيران/يونيه ١٩٨٧ قدرت توقعات النمو الاقتصادي الحقيقي بـ ٦ في المائة ، وهي من أعلى النسب في أمريكا اللاتينية لتلك السنة . وكانت نتيجة العدوان أن اقتصادنا الوطني شهد خسائر غير عادية قدرت بانخفاض نسبته ٣٠ في المائة من الناتج الجمالي القومي ، وانخفض بلفت نسبته ٤٠ في المائة من عائدات الضرائب ، مع تضاعف معدل البطالة . كما أفلس الآلاف من صغار رجال الأعمال ، وقد أكثر من ٧٠ ألف عامل وظائفهم ، وكان هناك نقص في المنتجات الغذائية الأساسية والأدوية ومعدات المستشفيات . لقد كان الهدف من العدوان فرض المعاناة على شعبنا لتفجير سلوكيه السياسي .

وعلاوة على كل هذه الاجراءات لابد أن نضيف التدخل السافر في شؤون بلدنا الداخلية . لقد قامت حكومة واشنطن - في جملة أمور - بمصادرة أموال تخص الامة البنمية في الولايات المتحدة ، وأمرت شركاتها وهيئة قناة بنما بالتوقف عن دفع الضرائب بينما وعلقت المدفوعات التي التزمت بدفعها لا بموجب المعاهدات التي انضم إليها البلدان فحسب ، بل بموجب قوانين الولايات المتحدة نفسها أيضا . هذا علاوة على الأوامر الصادرة دون وجه حق لمؤسسات رأس المال التابعة للولايات المتحدة في بلدنا بمقدار النقود المصرفية ، وجوب المدفوعات عن قائمة سوداء من الموظفين وغيرهم من المتهمين بمواصلة الدفاع عن مصالح بنما . أما الاضطهاد الذي يمارس على المستوى الدولي ، والذي لم تغف عنه حتى الوكالات المتعددة الاطراف التي نشتمي إليها ، فالغرض منه وضع حد للجهود الوطنية التي تستهدف تحقيق الانتعاش الاقتصادي والوفاء باحتياجات الشعب البنمي الأساسية .

ونتيجة لذلك ، أصبحت بينما اليوم شاهدا حيا على أن حكومة الولايات المتحدة ت يريد فرض نموذج جديد من الاستعمار على أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بإقامة حكومات تابعة ضعيفة ، تُكره على الطاعة بأزمات اقتصادية وإرهاب مالي . وتلك الحكومات تنشأ في حالات كثيرة عن طريق التأثير على الشعوب بحملات مضللة والابتزاز الاقتصادي والتدخل السياسي حتى تصبح في نهاية الأمر دولا لا يمكن أن تمارس سلطاتها السيادية إلا استنادا إلى الحاجة إلى الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة .

إن ما تتحمله بلادي اليوم ليس سوى مظهر مبكر لاستراتيجية للسيطرة على مستوى القارة هدفها تشويه مُثُلنا التاريخية السامية الخامسة بالاستقلال ، والقضاء على تطلعاتنا نحو تحقيق الديمقراطية الحقيقية .

إن عدوان الولايات المتحدة لا يزال يُواجه بتعصّبٍ وطنية مكثفة لشعبنا تؤكّد قوميتنا من جديد على نحو لا لبس فيه .

وحكومة الولايات المتحدة ، إذ تواجه بالفشل في تحقيق أهدافها تعود إلى استخدام وسائل أخرى على نفس القدر من الخسارة . ففي انتهاء صارخ آخر لمعاهدات قناة بنما ، أرسلت فرقا جديدة من الجنود ومعدات عسكرية إضافية إلى منشآتها العسكرية الواقعة في بلدنا ، وضاعفت استعراضاتها للقوة العسكرية التي ، بالإضافة إلى كونها غير مشروعة وليس لها ما يبررها ، تهدف إلى تخويف وتهديد وإشارة البنيمين بشكل خطير .

إن فرق القوات هذه المزودة بالمدفعية وبالعربات المدرعة ، وتصاحبها الطائرات العمودية القتالية قاتمت مرارا دون إذن بدخول مناطق تقع تحت السيادة الخالصة لبنينا - متحجّة بأن هذه "تدريبات" عسكرية وزاعمة أن لها الحق في القيام بها ، ولمحة بذرائع ضعيفة أو حتى دون أي تبرير على الإطلاق - وقد ذهبت لبعد من ذلك بإغلاق الطرق والطرق السريعة الوطنية ، والاستيلاء عسكريا على أهم منشأة لمعالجة المياه تمد ثلث سكان البلاد بمياه الشرب . وبإضافة إلى هذا ، عبّأت في سيارات ذات رخص خاصة أفراد قوات يلبسون ملابس مدنية ولكنهم يحملون معدات قتالية ، طافت خلال أحياي ذات كثافة سكانية كبيرة في عاصمتنا .

وفي شهر آب/أغسطس الماضي ، كُثّفت أعمال التخويف هذه سواء من حيث التكرار أو الخطورة ، في الوقت نفسه الذي جرت فيه مناقشة علنية حول شن هجوم مسلح على بينما في اللجان الفرعية التابعة لكونغرس الولايات المتحدة ، وبشكل علني تباهى رئيس القيادة الجنوبية - المقاومة على نحو غير قانوني على أراضي بنمية - ببرغبته في تدمير البلاد بالدم والنار في بضع ساعات .

وفي الواقع أنه للتدليل على كل هذا لا يتضمن النص المطبوع الذي أدلي به أمام الجمعية اليوم آخر الأمثلة على أعمال الولايات المتحدة الحربية الاستفزازية في بلدي . في عطلة نهاية الأسبوع الماضي ، قام أفراد عسكريون من القيادة الجنوبية بمنع مواطنينا بفطرة وبالتهديد من الاشتراك في عمل من أعمال التضامن الإنساني الأساسي : الزهاب لمساعدة جنود أمريكيين احتبسوا على متن طائرة عمودية وقعت في البحر بعد طيرانها بطريقها تقاد تلامس بها الشاطئ مشيرة الرعب بين مئات المصطافيين على شاطئ يخضع للسيادة البنمية . ونتيجة لذلك ، لم ينقذ أحد من أعضاء فريق الطائرة ، وقد كان على الحكومة أن تسيطر اليوم على محاولة جديدة للتخرير أحبطتها المقاومة الشديدة لشعبنا وقواتنا المسلحة .

ومن قبل ، في ذروة تنفيذ الاستراتيجية التدخلية في عمليتنا الانتخابية - على نحو ما أقرت به الان الإدارة الأمريكية - قدموا للمعارضة البنمية أكثر من عشرة ملايين من الدولارات ، وكما لو أن هذا لم يكن كافيا ، ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك ببيانها نتائج انتخاباتنا مقدما ، وأذاعت علينا إمكانية إدخال قواتها لخطف القائد الأعلى لقوات الدفاع البنمية ، وهو عمل من أعمال إرهاب الدولة التي أديننا مرارا بقرارات أصدرتها الجمعية العامة .

والولايات المتحدة ، بوصفها مشاركا نشطا في انتخابات البنمية ، أثرت على سلامة التمويit لدرجة أن المحكمة الانتخابية قررت إبطال انتخابات بقرار قضت المحكمة العليا بستوريته بتمويل اجتماعي .

تلك الاعمال كلها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي ولم يشأ الأمم المتحدة ، وفضلا عن ذلك ، فإنها ارتكبت بصفة متباينة بحضور شخصيات موقرة من المنظمة الإقليمية .

وتأمل بينما أن يقدر مجتمع الأمم النتائج التي من المحتمل أن يرتبها التهديد العسكري الأمريكي ضد بلدي ، إذ قد يؤثر هذا على السلم وعلى استمرار النظام القانوني الدولي . وإذا كانت بينما شعباً وحكومة لم تستسلم في هذه الشهور السبعة والعشرين من الحصار من جانب أقوى دولة غربية ، فإننا لن نسلم الآن وهذه الحقيقة تبرز الخطر الوشيك الذي يحيق بالمنطقة . لقد أدت التعبئة الوطنية للشعب البنمي إلى تشكيل فرق مدنية متطوعة ذات استعداد قوي للمقاومة مهما كان الثمن ، دفاعاً عن سيادتنا الوطنية وتقرير مصيرنا .

وحتى تكون طبيعة الخلاف واضحة تماماً ، لابد أن أعلن أن الولايات المتحدة لا يمكنها ، في حالتنا ، أن تستند إلى ذرائع استخدمتها عموماً لتبرير تدخلاتها العسكرية . في ٢٧ شهراً ، لم يقع حادث واحد يمكن ، على أقل تقدير ، أن يؤثر على الأداء الكفاء لقناة بينما ، ولم تحدث في الأراضي البنمية كلها حالة وفاة واحدة لمواطن أمريكي مدني أو عسكري تعزى إلى عمل أو إرادة مواطن بنمي . ويضاعف من سخافة ذلك الإدعاء أنه طوال ٨٦ عاماً ، عاش شعب بينما على اتصال وثيق بأفراد الولايات المتحدة . وحتس في ظل الإهانة وممارسات التمييز العنصري المهيأة والمعاملة المتغطرسة لم يرتكب مواطن بنمي أو مواطن دولة أخرى عملاً واحداً من أعمال الإرهاب ضد مواطن أمريكي مدني أو عسكري ، ولا ضد ممتلكاته في الأراضي البنمية . وبوسعي أن أذكر بفخر وبحق أن مواطني الولايات المتحدة آمن بكثير في بينما منهم في بلدتهم ، وفي مدنهم ، وتأكيد هذا بياناتنا وبياناتهم الإحصائية .

هناك شعوب قليلة لا تشعر بالحقد ، وتلتزم بالاتفاقات القائمة على التضحيات التي تتطلبها تنازلات متبادلة كما يفعل الشعب البنمي . ولهذه الأسباب ، لا نزال نضرب مثالاً للسلم في وسط الخراب والعنف اللذين اتسم بهما للاسف تاريخ القارة الأمريكية في العقود الأخيرة .

هذه المظاهر التي تعبر عن طبيعتنا الخاصة ، تكشف عن خصائص محددة لهويتنا الوطنية التي نعمل على صياغتها ، لكنها تشكل أيضا عناصر التكيف في العملية المؤدية الى ديمقراطية بنمية حقيقة . وإذا ما أردنا أن نجري تقديرنا نزيفها للعقود القليلة الماضية فيما يتعلق بكيفية مراعاة حقوق الإنسان في بينما ، دون أن نجري مقارنات مع حكومات في هذه القارة أو في غيرها من القارات فإن الأرقام تظهر أنه يوجد احترام عميق لكرامة الإنسانية باعتبارها ركنا أساسيا من أركان حركتنا التحررية . فعلى مر السنوات الثلاث الأخيرة للنزاع المصطنع في مجتمعنا ، لم تكن هناك عمليات اغتيال سياسي أو اختفاء للأشخاص ولم تكن لدينا غرف للتعذيب ، وكان العدد الإجمالي للاعتقالات التي قامت بها الشرطة والإجراءات التي اتخذتها صغيرا جدا ، يزيد عنه عدد مثل هذه الاجراءات ، في أماكن أخرى من العالم ، عشرات المرات أو مئات المرات خلال بضعة أيام .

إن قوات الدفاع في بينما لا تمثل بأي حال جيشا تقليديا أعد ليكون قوة قمع . فعلى العكس من ذلك ، تعتبر هذه القوات تعبيرا حقيقيا عن إرادة شعبنا . وتعد هذه القوات نفسها للاضطلاع على نحو أفضل بالمهام التي تتطلبها معاهدات قناة بينما ، التي تلزمها ، من الناحية القانونية ، أن تتحمل مسؤولية متزايدة لحماية القناة والدفاع عنها حتى تحل قواتنا بالكامل محل القوات الأمريكية التي ترابط الان بشكل مؤقت في بينما لأغراض قانونية . إن الذين يحاولون الإساءة إلى سمعة قواتنا المسلحة أو يعرقلون تكوين قواتنا المسلحة الوطنية يخرون في الوقت نفسه نواياهم بالتعلل بالحججة القائلة بينما غير مستعدين للقيام بهذه المهمة تبريرا لإطالة وجودهم العسكري . هذه هي الحقيقة الكامنة وراء حملة الدعاية السياسية التي تشن ضد بينما لاخفاء أعمال التدخل والعدوان من خلال توجيهاته اتهمات دنيئة الى الدور الاجتماعي الذي تقوم به قوات الدفاع البنمية .

إن أبناء بينما يدركون أن الصلة الوحيدة التي تربط قائد دولة كبيرة بحقائق العالم تتحدد بالمستويات العديدة للسلطات الأدنى مرتبة . ونحن نعرف أنه عند تلك

المستويات ، في المراكز الشريرة للحكومات المغلقة ، تتولد مساوئ كثيرة ، وندرك أيضاً أن علينا أن ننفذ إلى تلك المستويات حتى نضع حداً للإصرار الحالي على الاستمرار في المعاقبة التي تفرض لمنع القارة من "التأثير" بالمثال الوطني للمقاومة الذي وضعه الشعب البنمي .

لهذا السبب ، أغتنم هذه الفرصة الفريدة لاكرر ما سبق أن قلته عندما نصبت رئيساً مؤقتاً لجمهورية بنما : على الرغم من العدوان العسكري والتهديد المستمر باستخدام القوة ضدنا ، فإننا لا نعتزم القيام بأي تحرك يهدد أرواح مواطني الولايات المتحدة أو مصالحهم الاقتصادية ، ولا نعتزم تشجيع مثل هذا التحرك ، وإننا على استعداد لأن نقيم من جديد علاقات الصداقة الودية دون أية ضغائن ودون أن تفرض علينا أية شروط ترغمنا على التضحية بسيادتنا أو الانتقام من استقلالنا .

لقد أبدت الحكومة البنمية في مناسبات عديدة خلال الشهور الماضية رغبتها في السير في طريق الحوار مع واشنطن ومع قوى المعارضة الداخلية بغية التوصل إلى صيغة مشتركة ومنصفة للتفاهم والاتفاق حتى نضمن أن تعود الحياة في البلاد إلى طبيعتها دون تدخل أو عدوان أو تهديد خارجي . وبهذه الطريقة وحدها ، سيكون من الممكن إيجاد حل مرض والاستمرار في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي بطريقة بنمية حقيقية . وإن لم تكن هذه الجهد قد أثمرت ، فالمسؤولية الأساسية واقعة على عاتق حكومة الولايات المتحدة التي تتمسك بعناد بسياسة مضللة تتجاهل الواقع البنمي .

بروح لا تخطئها العين من الأخاء بين دول القارة ، وادراماً لحدود السلطات التي نص عليها بوضوح ميثاق منظمة الدول الأمريكية ، رحبت حكومة بنما ترحيباً حاراً بجهود المنظمة الإقليمية للوساطة في إيجاد حلول للجوانب الداخلية من المصراع الحالي بين بنما والولايات المتحدة . إننا نتعاون عن طيب خاطر ودون أن نعترض على تقديم تنازلات كبيرة ، وذلك بغية اقامة قنوات صحيحة للتفاوض وما فتئنا حريمين على إبقاء هذه القنوات مفتوحة . وفي نفس الوقت بدأت الحكومة المؤقتة التي أتولى رئاستها أوسع نقاش ممكن بشأن الخطة الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز عملية الانتعاش التي بدأنا

في تحقيقها ، كما إنها تتخذ خطوات لاستكمال العملية الديمقراطية عن طريق اجراء انتخابات يعبر فيها الشعب عن رأيه بحرية . بيد أن التعبير الحر عن إرادة شعب ما لا يمكن تصوره إذا كان هذا الشعب يتعرض لعملية خنق اقتصادي ويعيش يوما بعد يوم في ظل التهديد بهجوم عسكري . بأي حق يتكلمون عن انتخابات حرة عندما يقومون في نفس الوقت بتخريب التطور الديمقراطي عن طريق نقاش انتخابي ، بالتهديد بقطع رقابنا ؟ وفي هذا السياق ، أود أن أشير إلى أن رد الفعل الدائم الذي نلمسه بين المثقفين والسياسيين والمصفيين والدبلوماسيين وزعماء المجتمع ومبعوثي المنظمات ، الذين يحضرون إلى بينما من الخارج ، هو الدهشة لمشاهدة واقع يخالف تماما ما تبشره شبكات الإذاعة والتلفزيون من معلومات مشوهة . فالهيكل الأساسية للتعايش الديمقراطي لا تزال قائمة وسليمة كما أن مؤسستنا أجرت التغيرات الضرورية التي أدى إليها التهديد العسكري والتدخل السافر المريض من جانب أمة واحدة في الشؤون الداخلية لامة أخرى عملا على فرض نموذج سياسي تعسفي ومقطوع .

إن الحكومة المؤقتة لا تؤدي واجباتها المتمثلة في ضمان السيطرة الكاملة على أراضيها وبذل كل طاقتها لتنفيذ التزاماتها الدولية فحسب ، بل وتفعل ذلك في مناخ من السلم ودون أن تفرض سلطتها بالقوة . بيد أن حكومتي ليست على درجة من السذاجة تجعلها تتصور أن استمرار الصراع الدائم بين أمة صغيرة ودولة كبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية ، يمكن أن يكون أمراً مناسباً أو ايجابياً . وإذا كان عدد البنميين - داخل الحكومة أو خارجها ، وداخل القوات المسلحة أو خارجها - الذين يرغبون في الدفاع عن بلدهم بأي ثمن قادراً على حماية هويتنا الوطنية أمام العالم ، فلن نتهرب من التزامنا بتطبيق الديمقراطية ، ولن نتردد في تصميمنا على تحقيقها .

إن حكومة الولايات المتحدة أبقيت بينما في حالة طوارئ لمدة ٣٧ شهراً وهددت بقاء دولة بينما ذاته . وكل الجهد والتضحيات التي بذلناها في التزامنا بعملية الديمقراطية لم يعترف بها ولم تؤخذ في الاعتبار . بل على العكس ، لم يقتصر الأمر على إخفاء الحقائق بشأن بلدنا بل زيد الأضطهاد . وللهذا السبب أطلب من الأمم المتحدة أن تساعدنا في جهودنا للقيام ، عن طريق الأجهزة المختصة ، بتحقيق دقيق ومفصل عن الطريق الذي تتبعه حكومتي صوب تحقيق ديمقراطيتنا ، وأن تشهد على الأعمال التي تقوم بها حكومات أخرى لتعويق هذه الجهود أو تقويتها .

إننا لا نريد أن نبالغ في وصف حالتنا بل نريد فقط أن نعرض الحقائق . إن بينما أمامها هذا الخيار : إما أن تدعم وجودها في مجتمع الأمم الحرة أو أن تصبح محمية ، أو مستعمرة في صيغة جديدة ، مستترة ، في صيغة وردية . إننا نمثل ما هو أكثر إلى حد ما من مجرد توق بلد إلى تطوير خططه لصالح مواطنيه . إننا بلد تعزز للغزو والتزامه الرئيسي هو كسر أصفاد التدخل الغظ في شؤونه الداخلية ، ذلك التدخل الذي يقوض استقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية ويهدد الحقوق الأساسية لمواطنيه .

إن العدوان الذي نعاني منه راجع ، إلى حد غير قليل ، إلى وراء بينما لم يمكِّن عدم الانحياز والتزامها بالحياد وال العلاقات الودية مع جميع دول العالم . كما أنه راجع أيضاً ، إلى حد كبير ، إلى رفضنا السماح باستخدام أسلحتنا وموارينا العسكرية لخدمة أغراض العدوان العسكري الأجنبي ضد بلد تربطنا به أو اصر الصداقة . وهو راجع إلى رفضنا جميع صيغ الاحتلال الأجنبي ؛ وراجع إلى دفاعنا المطلق عن حق جميع الدول في اختيار نظام حكمها دون تدخل من أي نوع .

إن النضال الحالي لشعب بينما لا يجعلنا ننسى الآخرين ، بل - على العكس - يزيد رضاعنا إزاء التقدم المحرز في سائر أنحاء العالم . فبليدي يؤيد بجسم جميع الجهود الرامية إلى استئصال الفضل العنصري الآن والى الأبد .

إننا نعارض العنصرية لا لأنها تنطوي على مسألة انسانية فحسب بل أيضاً بسبب تجربتنا بوصفنا مجتمعاً لا يوجد فيه أدنى أثر من آثار التمييز العنصري .

وبروح من الشرف والواجب ، أرسل بلدي وفدا من قوات دفاع بينما للانضمام الى القوات المشرفة على تنفيذ الاتفاقيات التي ستضمن استقلال ناميبيا . ونود أن نحدّر من أنه في الانتخابات المقرر اجراءها في ناميبيا وكذلك في الانتخابات المقرر اجراءها في نيكاراغوا ، ينبغي تفادياً أي نوع من التدخل الأجنبي يمكن أن يتعرّض مع التعبير السياسي عن ارادة مواطني هذين البلدين - كما حدث أخيراً في حالة بينما .

كيف يمكن للمرء أن يتكلم عن انتخابات حرة عندما تقوم إحدى الدول بمنح مساعدات في المجالات المالية والتنظيمية والترويجية ووسائل الإعلام لحزب سياسي معارض في بلد أجنبي ، في حين تقام شبكات إعلامية وشبكات اتصال في بلدان أخرى مجاورة للقيام بعملية غسل مخ للمواطنين ؟ وفي حين تنشئ إدارة المباحث التابعة لحكومة أجنبية شبكات للتغليل وتقديم الرشاوى في جميع الوحدات التنظيمية للبلد الذي يستعد لانتخاب حكومة عن طريق التصويت الشعبي ؟ لا يمكن اجراء استفتاء ديمقراطي حقيقي عندما تلجأ حكومة أجنبية إلى ممارسة القسر عن طريق التجويع والحرمان الشديد والقيام كذلك بالشراء الفاضح لقادة حكومات أخرى ، وعندما يتعرّض الشعب الناخب ، فضلاً عن تعرضه لأنشطة جهاز الحرب النفسية الغلاب ، إلى خطر التدمير والارهاب والموت والخراب .

نأمل كذلك في نجاح الخطة المشتركة للأمم المتعددة ومنظمة الوحدة الأفريقية من أجل إنهاء استعمار المحراء الغربية ، وذلك لكفالة استقلال وتقرير مصير الشعب الصحراوي إلى الأبد .

وندعو إلى ايجاد حلول تفاوضية في كمبوتريا والشرق الأوسط . ولا يمكن أن يغيب عن بالنا أن التقدم المحرز في تخفيف التوترات في كل مكان يتصل اتصالاً مباشراً بالاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب . وفي هذا الصدد ، توافق بينما تضامنها مع شعب بورتوريكو في نضاله من أجل تقرير المصير . ونحن نحث جميع الاطراف على أن توافق تأييد جهود الأمين العام من أجل تحقيق أمني الشعب القبرصي تماماً الاستقلال والسيادة والسلامة الوطنية . فشعب بينما يؤمن بكفاح الشعب القبرصي تماماً كما يؤمن بكفاحه هو . وتأمل بينما أيضاً في إعادة التوحيد الفوري لشبه جزيرة كوريا .

إن أمريكا الوسطى ، بالطبع ، لها مفزي خاص بالنسبة لنا . ونحن نرحب بالاتفاقيات التي توصل إليها رؤساء دول المنطقة ونأمل ألا تتعاقب مرة أخرى بقرارات تعسفية لا مبرر لها مادرة عن بلدان أخرى . ونحن مقتنعون بأن جزر ملفيناس جزء لا يتجزأ من الأرجنتين ، ولذلك فإننا نعلم آمالنا على الاستئناف الفوري للعلاقات بين بوينس آيرس ولندن ، ونرجو استجابة أكبر لمتطلبات عملية إنهاء الاستعمار السائد في العالم .

لا ينبغي تفسير التحاجات التي أشرت إليها اليوم - وأقصد تخفيف حدة التوترات بين الدولتين العظميين والاتفاقات الرامية إلى إزالة القذائف المتوسطة المدى واتفاقيات جنيف بشأن أفغانستان ووقف اطلاق النار بين ايران والعراق - الذي نرجو أن يؤدي في النهاية إلى معاهدة سلم دائمة - على أنها تعني أن جميع المشاكل الرئيسية في طريقها إلى الحل النهائي .

إن الكثير من شعوب العالم لا تزال تعاني من ظروف قاسية وأخطار بسبب لعنة رهيبة ، وأقصد استهلاك المخدرات والاتجار فيها - وهو خطر كبير على مستقبل البشرية وعلى استقرار المؤسسات والدول . فنحن نجد أن منظمات الجريمة تحكم في مبالغ من المال تزيد على الناتج القومي الاجمالي لكثير من الدول ، وأن حفنة من المجرمين تحكم في قوة مادية كبيرة تجعل بإمكانها تحدي السلطات المستورية الشرعية والقيام بأعمال تمرد تتخذ أبعاد الحرب الاهلية . لذلك ، ينبغي أن نتخوّل الحذر من هذا الانحراف الجذري في المفهوم الاساسي للترابط البشري في الدول القومية . ولقد حان الوقت لتحديد الأسباب الحقيقة والاتفاق على نحو رشيد على العلاج دون ديمagogia .

ومن ناحية أخرى ، نجد ان بلدان العالم الثالث ، وخاصة بلدان أمريكا اللاتينية ، مشكلة بأعباء الديون الخارجية وبضفوط تتطلب على نحو متزايد التضحية بالسيادة الوطنية والتراث الوطني تحت وطأة الالجاج المتزايد لاحتياجات شعوبها . وفي ظل هذه الظروف ، بدأت تظهر أشكال جديدة للاخضاع لاستعمار جديد وكان التقدم البشري في مناطق معينة لا بد أن يكون على حساب انتكاسات في مناطق أخرى .

من الظلم للبلدان المغيرة والفقيرة ، التي تكافح من أجل الوفاء بالتزاماتها في المجتمع الدولي بكل أمانة ، أن تجد نفسها ، مع ذلك ضحايا لمسؤولاء الذين يخاتلون . والحال في بلدي - مثال جيد على ذلك . لقد كنت أشغل منصب المراقب العام قبل تولي مهام الرئاسة مباشرة ويمكنني أن أشهد على صواب الاتهام الدقيق الذي التزمنا به بدفع التزاماتنا حتى عام ١٩٨٧ . لكن ، بسبب العقوبات غير العادلة التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة ، لم تستطع بينما الوفاء بالتزاماتها منذ ذلك التاريخ . وفي مواجهة الخيار بين عدم دفع مديونيتنا الخارجية وأعباء خدمة الدين وبين تجوييع شعبنا ، اخترنا الخيار الأول ، لأنه الخيار الذي يليق بحكومة تعنى مسؤولياتها الأخلاقية والاجتماعية .

ومرة أخرى أمام هذه الجمعية أطلب إلى المجتمع العالمي أن يوجه اهتمامه إلى قضية بينما .

ولو تحقق بالكامل وبصورة فعالة تقرير المصير لشعب بينما والالتزام بالحياد والمصداقية مع جميع الشعوب والأمم وتمكن من المشاركة في الجهود السلمية لأدي ذلك إلى الشراء والرخاء لشعب الولايات المتحدة والاحترام لقادتها والسناء للممثل التي تعلمن عن ايمانها بها استبعاد أكثر مما يؤدي إليها شعب بينما باستخدام القوة العسكرية . إن تكلفة الخيار الثاني واضحة نظراً لاصرارنا الذي لا يتزعزع على الدفاع عن بلدنا . إن السبيل الأول الذي ينحو إليه التوجه العالمي والتاريخ هو الطريق الذي سيفضي إلى نتائج مشرمة ودائمة . وتنجي الولايات المتحدة عن الصلف والقسر سيكون لديها قدر أكبر من الضمانات بأن تستطيع دوماً الاعتماد على أصدقاء في قلب الأميركيكتين وعلى أنماط يكونون - في الأوقات التي تتطلب تنازلات متبادلة من التكافل - أكثر استعداداً وأكثر تفهماً ، مما ستحظى به بالقيام بجميع أشكال الحصار والحرمان والادلال والظلم الرهيبة .

إننا أمة لديها قدرات كبيرة يمكن لمواطني بلدان عديدة أخرى أن يجدوا بيننا فرضاً وفييرة لتحقيق الشروءة والسعادة . إن التغيرات في التجارة العالمية ، وفي وسائل النقل وفي أنظمة الاتصالات تعزز الأهمية المتزايدة لخصائص بينما الجغرافية . وتدرك حكومة بلادي تماماً الارادة السريعة في تنمية الشروءة لذلك المورد الطبيعي الهام بما يعود بالنفع على الشعب البوني لا يمكن فصلها عن الارتباط المتكافئ المشرف بأمم وشعوب أخرى .

ومن واجبي الآن ، وهو واجب يسعدني الالتزام به ، أن أنقل اليكم - سعادة الرئيس - آيات الامتنان الدائم التي يشعر بها الشعب البوني حيال سعادتكم للكلمات التي أشرتم بها إلى الحالة في بينما في خطابكم الافتتاحي لهذه الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة .

وفي الحقيقة إن الصراع الحالي بين الولايات المتحدة وبينما لا يتمشى مع السلم ولكن ايجاد حل سريع يستند إلى تمكين البنميين من الاضطلاع بمهامهم اليومية في بيئة آمنة خالية من العنف .

وأكرر رسميا ، أمام هذا الموقف ، ذكر استعداد حكومة بلادي التام لحل خلافاتنا سلما مع حكومة الولايات المتحدة على أساس الاعتراف المتبادل بالمالحة المشروعة لكل من الامتين .

إن أول خطوة يتعين على الولايات المتحدة اتخاذها لايجاد مناخ حسن النية هي الالتزام بـأحكام معاهدة قناعة بينما لعام ١٩٧٧ وتعيين المدير البشري الذي اقترحنا تعيينه والذي سيضطلع بمهام منصبه في الفاتح من كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أي في أقل من ثلاثة أشهر . أما من جانبنا فما أنا على وشك إعلانه لن يترك مجالا للشك لدى أي أمرئ في حسن نوايانا .

تقوم الان عدة حكومات بمناقشة فكرة تشكيل قوة متعددة الجنسيات لمكافحة العقاقير ونحن نعتقد أن هذا المقترن جدير بالتحليل العميق لأنه يتعين علينا أن نفكر مليا في المسؤوليات التي تكتنف تشكيل هذه القوة في مواجهة القوة التدميرية الهائلة التي تمتلكها تلك الشبكات الاجرامية .

وإذا أمكن استنباط صيغ بحيث يصبح اجراء متعدد الاطراف بهذا الطابع موضوع اتفاقية دولية ، مع ايجاد آليات كافية لحماية السيادة الوطنية وتفادى الاخطار التي يتعرض لها استقلال أية دولة . فلن تقدم بينما تعفيها المتهمى لهذه المبادرة فحسب ولكن ستذهب إلى أبعد من ذلك .

إن جمهورية بينما - نظرا لخبرتها الطويلة في محاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، ذلك لأننا لسنا بلدا منتجا ولا مستهلكا لها ، وبسبب نجاحنا الذي اعترف به العالم باسره في هذا المجال - على استعداد لقبول استضافة المقر لهذه القوة المتعددة الجنسيات في أراضينا ، بوصف ذلك خدمة أخرى يمكن أن يوفرها للمجتمع الدولي موقف بينما البرزخي الاستراتيجي .

إذا رغبت الولايات المتحدة في اقامة علاقة جديدة مع بينما بخصوص القواعد العسكرية فلماذا لا تعلن ذلك صراحة ؟ ولتقم الولايات المتحدة بالإعلان عن ذلك دون اخفائه في محاولة لفرضه باستخدام صيغة ممارسة القوة دون حرب .

على أي حال ، يجب أن تعكس قرارات الحكومة - سواء كانت حكومتي أو أية حكومة أخرى لبيهـا - رغبة الشعب البينـي وفقاً لحكم المادة ٢١٠ من دستورنا التي تنص على إجراء استفتاء عام للتمـيـق على الاتفـاـقات الدـولـيـة ذات الطـابـع الحـيـوي لـلـجـمـهـوريـة إذ يجب أن يكون الشعب نفسه الطرف المـتعـاقـد .

لقد حولت جمهوريـة بينماـى مختـبر تجـريـبـي أـقوـي دـوـلـة فيـ العـالـم ، تـزـعـمـ أنـها قـائـدة لـحقـوقـ الإنسـان .

لقد وضـعـتـ مـوـضـعـ التـنـفـيـذـ فـيـ بـلـادـيـ العـنـاصـرـ الـلاـزـمـةـ لـتـوـليـ سـلـطـاتـ الـحـكـومـاتـ وـالـأـقـالـيمـ . وـهـذـهـ العـنـاصـرـ لاـ تـرـكـزـ كـثـيرـاـ عـلـىـ الحـرـبـ ، بلـ تـتـضـمـنـ تـكتـيـكـاتـ مـشـلـحـ الـحـرـبـ الـنـفـسـيـ وـالـعـدـوـانـ الـاقـتصـاديـ عنـ طـرـيقـ الـاستـيـلاءـ عـلـىـ بـضـاعـ الـأـمـ الـفـقـيرـ وـمـمـتـلـكـاتـهـ إـغـرـاقـ الـبـلـدـانـ الـتـيـ لـيـسـ لـدـيـهـاـ مـوـارـدـ كـبـيرـةـ فـيـ الـدـيـوـنـ لـلـتـحـصـيلـ مـنـهـاـ مـسـتـقـبـلـاـ بـأسـعـارـ فـائـدـةـ مـتـضـخـمـةـ ، مستـخـدـمـةـ فـيـ ذـلـكـ شـكـلاـ مـنـ أـشـكـالـ الـاـبـتـزـازـ الـذـيـ يـقـوـضـ مـيـادـةـ تـلـكـ الـبـلـدـانـ وـكـرـامـتـهـاـ .

ويـجبـ أنـ يـضـيفـ الـمـرـءـ إـلـىـ ذـلـكـ التـهـديـدـ وـالـعـدـوـانـ الـعـسـكـرـيـينـ بـشـرـوـطـ يـمـلـيـهـاـ صـلـفـ أـقوـيـ اـسـلـحـةـ وـالـاستـفـزاـزـاتـ الـمـوجـهـةـ ضـدـ شـعـبـ مـسـالـمـ تـقـليـدـيـاـ .

إنـ هـذـهـ الـمـخـتـبـرـ الـذـيـ وـلـدـ مـاـ يـسـمـيـ بـأـزـمـةـ بـنـماـ يـمـتـدـ إـلـىـ بـلـدـانـ أـخـرىـ لـتـخـوـيـفـهـاـ وـمـمارـسـةـ الضـطـطـ عـلـيـهـاـ لـإـرـغـامـهـاـ عـلـىـ عـزـلـةـ مـلـيـونـيـ موـاطـنـ بـنـمـيـ لـمـ تـكـنـ وـلـنـ تـكـوـنـ لـهـمـ أـيـ مـوـاقـعـ عـدـائـيـةـ أـوـ عـنـصـرـيـةـ أـوـ عـدـوـانـيـةـ أـوـ خـطـطـ لـلـتـوـسـعـ الـهـجـومـيـ ، جـرمـهـمـ الـوـحـيدـ هوـ أـنـهـمـ يـرـفـعـونـ لـوـاءـ مـنـاهـظـاـ لـلـاسـتـعـمـارـ الـجـدـيدـ وـضـدـ الـفـصـلـ الـعـنـصـرـيـ وـمـنـاوـئـاـ لـأـيـ شـكـلـ مـنـ أـشـكـالـ الـأـمـبـرـيـالـيـةـ .

إنـ مـلـيـونـيـ بـنـمـيـ لـاـ يـتـطـلـعـونـ إـلـاـ إـلـىـ تـرـكـهـمـ يـعـيـشـونـ فـيـ ظـلـ الـسـلـمـ وـيـعـمـلـونـ فـيـ كـنـفـ الـسـلـمـ وـأـنـ يـتـشـاطـرـوـاـ ثـمـارـ جـهـودـهـمـ وـأـنـ يـتـمـتـعـواـ بـهـاـ فـيـ حرـيـةـ وـسـلـامـ .

الـرـئـيـسـ (ـتـرـجـمـةـ شـفـوـيـةـ عـنـ الـانـكـلـيـزـيـةـ)ـ : أـوـدـ ، باـسـمـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ ، أـنـ أـتـوـجـهـ بـالـشـكـرـ لـلـرـئـيـسـ الـمـؤـقـتـ لـجـمـهـوريـةـ بـنـمـاـ ، عـلـىـ الـبـيـانـ الـهـامـ الـذـيـ أـدـلـ بـهـ لـتـوـهـ .

أـصـطـحـبـ السـيـدـ فـرـنـسيـسـكـوـ روـدـرـيـغـيـزـ ، الرـئـيـسـ الـمـؤـقـتـ لـجـمـهـوريـةـ بـنـمـاـ ، إـلـىـ خـارـجـ قـاعـةـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ .

الbild ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد سريشبراك (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية

عن الفرنسية) : اسحروا لي في البداية أن أعرب لكم بالنيابة عن وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن تهاني الحارة لكم بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيساً للدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة . إن وفد بلادي مقتنع بأن أعمال هذه الدورة ستتكلل بالنجاح تحت قيادتكم الماهرة .

أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب للأمين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، عن مشاعر ثقتنا المتتجدة بالجهود الدؤوبة التي يبذلها لتعزيز وتنمية السلم والتعاون فيما بين الأمم\* .

لقد شهد الموقف الدولي في مجلته تخفيفاً في حدة التوتر إلى حد ما إثر استئناف الحوار بين الدولتين العظميين ، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وهو الحوار الذي أدى إلى توقيع معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المضادة والقصر مدى المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبعد نفادها . وبهذه الخطوة التي تلقى الترحيب البالغ ، يتربص العالم اليوم بإبرام اتفاقات أخرى بشأن نزع السلاح ، لا سيما اتفاقاً يتصل بتخفيف الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ، كما أشار على نحو يدعوه إلى التشجيع وفداً الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في بيانيهما في الأسبوع الماضي .

إن القدرة الفتاكة للأسلحة التقليدية والكييمائية تقتضي أيضاً إيلاء الاهتمام الكامل من جانبنا جميعاً . فهناك أساس لأمل في إبرام اتفاق في أقرب وقت ممكن .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيدر (لوكسمبورغ) .

\*

(السيد مرسيميراث ، جمهورية  
لاؤ الديمقراطية الشعبية)

وفي حين أن الموقف الدولي في مجلمه قد شهد تغييرات ايجابية ، فإنه مع ذلك ما زال معقدا ومفعما بالتناقضات . فنحن ما زلنا نشهد تكديس الاسلحة وتحديثها ، واستمرار التجارب النووية وإجراء البحوث أيضا في مجال عسكرة الفضاء . إن بعض الدوائر الغربية لا يبدو أنها مستعدة للتخلص من أفكارها في العدوان ، والتدخل ، واستخدام القوة والمجابهة ، وجميعها أفكار ترجع إلى عهد السنوات المظلمة من الحرب الباردة . ومن ثم ، فإن مفهوم الردع النووي الذي أكدته مرة أخرى بعض الدول الكبرى في وقت نوجه فيه كل طاقاتنا نحو بناء عالم خال من العنف ومن الاسلحة النووية يشكل تهديدا لمصالح وأمن جميع شعوب ودول العالم . وعلاوة على ذلك يجدر بنا أن نلاحظ أن الصراعات التي استمرت طيلة عقود من الزمان في بعض المناطق لم تحل بصورة مرضية وهي تصبح أكثر تعقيدا و опасية من ذي قبل ؛ ولم يتم تصفيه القواعد العسكرية التي ما زالت تهدد سيادة الدول ووحدة أراضيها .

وفي منطقة الخليج الفارسي ، مكنت الحكمية السياسية التي ترشد قادة ايران والعراق هذين البلدين الشقيقين من التوصل إلى وقف لإطلاق النار ، وبالتالي وضع نهاية لحرب مدمرة ومؤلمة مزقت الشعبين طيلة ثمان سنوات تقريبا . ونحن ملتزمون بأن شئ الجهود التي تبذل من أجل إعمال قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وهي جهود تحظى بالتشجيع والتأييد على نطاق واسع من جانب المجتمع الدولي ، ستحقق بالتأكيد النتائج المرجوة ، وهي التوصل إلى حل نهائي وعادل و دائم للصراع .

ولا تزال الحالة في افغانستان تشير قلقنا البالغ على الرغم من النجاح في إبرام اتفاقيات جنيف في نيسان/ابريل ١٩٨٨ والانسحاب الكامل للقوات السوفياتية من ذلك البلد . وفي حين أن جمهورية افغانستان والاتحاد السوفياتي ما زلا يطبقان وينفذان وعلى الوجه الاكمل هذه الاتفاقيات روحها ونصها ، فمن المؤسف أن البلدان الأخرى الموقعة عليها لم تف على النحو الواجب بالتزاماتها واختارت أن تنسف هذه الاتفاقيات عن عمد ، مما يعني معاناة افغانستان في الآونة الراهنة من حرب مهلكة بين الاشقاء تنشر الخراب وتشيع الحزن بين السكان المدنيين الابرياء ، حرب تمتد نتائجها الى ما وراء حدود ذلك البلد بكثير .

(السيد سريشبراث ، جمهورية  
لao الديمقراطية الشعبية)

إن مناخ التفاهم الذي ظهر في العام الماضي في المغرب العربي قد أحيا الآمال أيضا في ايجاد حل مرضٍ ومحبٍ لمشكلة الصحراء الغربية من خلال حوار بناء ومتواصل يضمن للشعب الصحراوي الشجاع ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

وفيما يتصل بالموقف في الجنوب الافريقي ، فإننا نشعر بالارتياح لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الشجاعة (سوابو) . ومع ذلك ، فمن المؤسف أنه أمام هذا التطور الايجابي ، لا يزال نظام بريتوريا يواصل انتهاج سياساته غير الانسانية والاجرامية القائمة على الفصل العنصري ضد السكان الافريقيين السود ودول خط المواجهة .

في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، نعرب عن تقديرنا الكامل للجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها واسهامهما في قضية السلم . إن اتفاق غواتيمالا المؤرخ في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، وإعلان تيلا المؤرخ في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ الذي أعقبه ، يشهدان على ارادة شعوب هذه المنطقة للتوصل إلى تسوية سلمية للصراعات بينها دون التدخل الخارجي . إن أي محاولة لتقديم المساعدة لقوات الكونترا في نيكاراغوا ، وانتهاج سياسة القسر وسياسة فرض الحصار ضد البلدان الأخرى من جانب أي دولة أجنبية لن يترتب عليها إلا أن تعرّض للخطر جهود السلام التي ننادي بها ، وكذلك عملية إضفاء الديمقراطية والمصالحة الوطنية الجارية الان في نيكاراغوا وفي بلدان أخرى .

(السيد مرسيتيراث ، جمهورية  
لاؤ الديمقراطية الشعبية)

إن وجود القواعد العسكرية للدول الأجنبية المزودة بالأسلحة النووية في منطقة المحيط الهندي يشكل تهديدا دائمًا لاستقلال وأمن البلدان الساحلية والداخلية . ولذا فما زال عقد المؤتمر الدولي المعنى بالمحيط الهندي بموجب مقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة أمرًا ضروريًا ، بل وجوهرياً لضمان السلام وتعزيز التعاون بين الشعوب .

إن جمهورية لاؤ الديمقراطية الشعبية ترحب بمبادرة التي اتخذتها البلدان المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط بهدف تحويل هذه المنطقة إلى منطقة سلم وأمن وتعاون يمنى عن أي تواجد عسكري أجنبي وتويد تلك المبادرة .

وفيما يتعلق بالموقف في قبرص ، تشني حكومة وشعب لاؤ على الجهد الدؤوبية التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة الذي أتاحت مهمته للمساعي الحميدة لزعماء الطائفتين القبرصيتين البدء في عملية المفاوضات المباشرة للتوصل إلى حل عادل ودائم للمشكلة التي تشيع الانقسام بينهما .

وما زال الموقف في الشرق الأوسط يبعث على القلق بسبب تكثيف الدولة القائمة بالاحتلال لمارساتها السياسية القمعية ضد الفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة . ولا شك في أن الانتفاضة الشعبية التي هي تعبير عن اصرار وشجاعة الشعب الفلسطيني المقهور تحظى بتعاطف وتأييد جمهورية لاؤ الديمقراطية الشعبية . كما تؤيد أي مبادرة ترمي إلى أن يعقد على وجه السرعة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى المعنية مباشرة بالمشكلة .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، يشكل التقسيم الممطعن الذي فرق من الخارج ، وتواجد قوات مسلحة أجنبية في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة عقبة رئيسية تعترض طريق إعادة توحيد كوريا سلمياً . وأي محاولة تستهدف قبول أي من شطري كوريا في عضوية الأمم المتحدة لن تفيد إلا في تعقيد الموقف .

لقد باتت الحالة في جنوب شرق آسيا في الآونة الأخيرة مركز الاهتمام الرئيسي للرأي العام الدولي . وييجدر أن نتذكر أن البعض كانوا يزعمون ، أثناء المناقشات

(السيد سريشيراث ، جمهورية  
لاؤ الديمقراطية الشعبية)

الستوية الخامة بمسألة كمبودشيا في الجمعية ، بان انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا شرط اساسي لتسوية تلك المسألة . والان لقد تحقق هذا الانسحاب بالكامل وأصبح منتھياً منذ أقل من أسبوع بحضور كثير من الوفود الدولية وتناول وسائل الإعلام في العالم كلھ وفقاً للجدول الزمني الذي حدّته دولة كمبوديا . ومع ذلك ، فما زال الموقف في ذلك البلد غامضاً ، بسبب المحاولات التي يبذلها البعض لمساعدة الفصائل الكمبودية ، ومحاولات البعض الآخر لإعادة نظام بول بوت الدموي إلى السلطة عن طريق ما يسمى بتقاسم السلطة . وفي الوقت ذاته استأنف الخمير الحمر أعمالهم الاجرامية في الميدان ضد المدنيين الآبراء ، مما يبعث الرعب في قلوب الرعايا الأجانب ومنهم رعايا لاؤ في ذلك البلد . وعلى المستوى العسكري ، لم تتردد العناصر المسلحة لمن يسمى بالتحالف الديمقرطي ، اقتناعاً منها بان انسحاب الفييتناميين سيضعف دولية كمبوديا ، في البدء بالاعتداء على موقع هذه الاختير وبخاصة في اقليم بيلين بالقرب من الحدود الخميرية التایلندية . وفي ضوء كل هذه الحقائق ، يخطئ بل ويتوهّم المشايرون لمن يرون أن القوات المتمردة ستكون قادرة بعد انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا ، على الاستيلاء على بعض الاراضي لكي تتتفاوض من جديد من موقع القوة . والحاله مماثلة لحاله افغانستان .

ونظراً الى هذا الموقف ، هل نستطيع نحن المؤيدون للسلم والاستقرار ، ان نظل لا مبالين بما يحدث ؟ لقد ساد المجتمعات غير الرسمية التي عقدت في جاكارتا السرأي القائل بربط انسحاب القوات الفييتنامية بعدم عودة عصابة بول بوت الدموية الى السلطة وبوقف المساعدات الأجنبية للاطراف الكمبودية ، لتفادي الحرب الأهلية وتشجيع المصالحة الوطنية . وقد أفضى مؤتمر باريس الدولي الذي صاحب تلك الاجتماعات الى عناصر ايجابية جديدة . وما زلتا بحاجة ، في هذه المرحلة من التطورات ، الى ايجاد اکثر السبل معقولية لترجمة هذه المفهوم المعروفة الى أعمال لكي نحوال دون استئناف الاعمال العدائية المسلحة ، وتجنب الاعمال التي يمكن ان تفسد الجهد الدؤوب الذي تقوم بها بلدان المنطقة والرؤساء المشتركون لمؤتمر باريس والتي ترمي الى جمع

(السيد سريشراٹ ، جمهورية  
لاؤ الديمقراطية الشعبية)

الأطراف الكمبودية حول طاولة . ويدعو وفد بلادي الى التحول الى ما هو أفضل وابداء روح الواقعية .

وفيما يتعلق بالحالة في بلادي ، جمهورية لاؤ الديمقراطية الشعبية ، فقد شهدنا تطورات ايجابية جديدة على إثر الانتهاء من بضع سنوات لسياسة الانفتاح التي تتمثل في تشجيع الاستثمارات الأجنبية عن طريق إعادة هيكلة مختلف القطاعات الإدارية والقانونية التي يمكنها أن تستجيب لهذه المتطلبات الجديدة . وساد الشعور أن هذه السياسة أسهمت على نحو نشط في تحسين مناخ العلاقات بين بلدان المنطقة . ومما يبعث على الرضا أيضا أن أؤكد هنا أن العلاقات بين بلادي وتايلاند في تحسن مستمر ، على الرغم من عدم التوصل الى حل نهائي للنزاع على الحدود .

لقد تحسن المناخ السياسي الدولي بكل تأكيد على مدى السنوات القليلة الماضية . ومع ذلك ، فما زال الاقتصاد العالمي ، على عكس ما كنا نأمل ونتوقع ، يجتاز أزمة خطيرة في تاريخ تطوره . وبدلا من أن تحل الأزمة الهيكلية الحالية للاقتصاد العالمي ، فإنها تنطوي على مستقبل مجهول . والواقع أن عبء الديون الشقيق ما زال يشغل كاهل العالم الثالث ، وما زالت أسعار السلع الأساسية في انخفاض كبير ، ومعدلات التبادل التجاري قد تدهورت . وازدادت الممارسات التمييزية ضد مصادرات البلدان النامية . وفي هذه البيئة الخارجية المتذرة بالخطر بحق ، قامت البلدان النامية باصلاحات واسعة النطاق ووافقت على التوسع في تدابير التكيف التي استتبعها في بعض الحالات تكاليف اجتماعية وسياسية باهظة . وهذه البلدان جديرة بكل تأييد وتعاطف من جانب المجتمع الدولي . لقد لوحظ حقا بعض الانتعاش الاقتصادي في بعض البلدان الغربية المتقدمة النمو ، ولكن ذلك الانتعاش لم يكن له إلا أثر ضئيل على الجهد المبذولة لتحسين صحة الاقتصاد العالمي .

## السيد سريشيرا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

على ضوء الواقع الراهن ، حيث أصبح تكافل الدول واضحاً أكثر من أي وقت مضى ، ان المشكلات الاقتصادية الدولية لا يمكن أن تُحل إلا إذا قمنا بتنسيق أعمالنا ، وعملنا جميعاً معاً ، بلداناً نامية ومتقدمة النمو على حد سواء . وفي العصر الجديد لا يمكن لبلد أو مجموعة من الدول أن تتتطور هي نفسها منفردة وأن تحمي ذاتها من آثار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والايكلولوجية العالمية . وبهذه الروح نؤيد سلوك نهج موحد ومتعدد الأطراف في البحث عن حلول فعالة ودائمة للمشكلات الحالية . وإذا كان لابد من الوصول إلى ذلك الهدف ، فهناك ضرورة ملحة للبدء بحوار جدي وبناء بين الشمال والجنوب ، ومن وجة النظر هذه لابد من تجنييد كل الوسائل بغية تأمين نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، والمكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وخصوصاً استئناف النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية .

وفي وقت يواجه الاقتصاد العالمي فيه أزمة لا سابقة لها ، تستمرة بعض البلدان الصناعية في اعتماد اجراءات قسرية ضد بلدان العالم الثالث ، منتهكة بذلك المبادئ الأخلاقية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لقد بات على المجتمع الدولي أن يعمل كل ما في وسعه لوضع حد فوري لهذه الممارسات غير العادلة .

وتظل مشكلة المخدرات ، إحدى أبشع آفات هذا القرن ، مصدراً للقلق العالمي . إن حكومة لاو تشارك تماماً في ذلك القلق وقد اتخذت إجراءات عديدة ترمي ، من ناحية ، إلى التخلص التدريجي عن زراعة الخشاخ التقليدية من قبل الذين يمارسونها ، ومن ناحية أخرى ، استبدالها بزراعة بديلة . ولقد وضعنا مشروعات تعاون في هذا المجال مع المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ، وبلدان عدّة أيضاً معنية بذلك . ونخطط توسيع نطاق ذلك التعاون ، الذي يتمنى أن يكون قائماً على الاحترام الصارم لاستقلال وسيادة كل دولة . صحيح أن عدم انتاج المخدرات على درجة عالية من الأهمية في اطار مكافحة إساءة استعمال المخدرات . ومع ذلك فإن الرد الحاسم على هذه المشكلة هو خفض الطلب والقضاء عليه .

إن أقوى كارتلات المخدرات في العالم ستصاب بالانهيار في نهاية المطاف لو تعلّم  
أطفالنا قول "لا" .

وفي ختام كلمتي ، يود وفد بلدي أن يطمئن الرئيس على أنه سيحظى بتعاوننا  
الكامل وإننا سنعمل بروح بناءة مع الوفود الأخرى للمساهمة في إنجاح دورة الجمعية  
العامة هذه .

السيد يلماز (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في مستهل كلمتي

أتوجه إليكم بأحر التهاني على انتخابكم رئيساً للدورة الرابعة والأربعين للجمعية  
العامة . تتعقد هذه الدورة في وقت يشهد حدوث تغيرات مشجعة على المسرح العالمي .  
وإني على ثقة أن هذه الدورة التي تعقد تحت توجيهكم ستسهم في تحسين المناخ الدولي  
وذلك بمعالجة القضايا المطروحة أمامها بشجاعة وبصيرة وواقعية .

أود أيضاً أن أتوجه بتحية تقدير إلى رئيس الدورة الثالثة والأربعين ، سعادة  
السيد دانتي كابوتو ، الذي قام بواجباته بكفاءة وحكمة .

لقد جسّدت الأمم المتحدة منذ ولادتها قبل أربعة وأربعين عاماً آمال الإنسانية  
وطموحاتها في وجود مزدهر ومسالم على هذا الكوكب . ومن سوء الحظ أن سنوات الحرب  
الباردة والتوترات بين الشرق والغرب منعت هذه الهيئة العالمية من المعالجة  
الصحيحة لتلك الطموحات العالمية .

ويبدو أننا الآن على عتبة الدخول في مرحلة جديدة من العلاقات الدولية ،  
مرحلة طابعها الوعي الحاد من جانب كل الأطراف بأنه من أجل تحقيق الأهداف التي سعى  
اليها مؤسسو هذه الهيئة العالمية ، يجب أن يحل التعاون محل المواجهة ، ويجب أن  
تحل الثقة المتبادلة محل الشكوك التاريخية ولا بد للحوار البناء أن يحل محل الدعاية  
والقذح . هذه هي الاتجاهات التي أصبحت واضحة للعيان على المسرح الدولي في السنوات  
الأخيرة ، وما نشأ عن ذلك من تعاون أكبر بين الشرق والغرب قد شهد ازدياد الانشطة  
داخل الأمم المتحدة ، هذه الأنشطة التي ستجعل عالمنا حتماً بيئه أفضل وأكثر سلاماً لنا  
جميعاً .

إن المناخ الدولي الجديد قد جعل من الممكن للأمم المتحدة أن تعالج على نحو هادف مصادر الصراع الإقليمي التي ما زالت كثيرة . لقد تحقق في هذا المجال تقدُّم هام ، بل انطلاقات كبيرة .

وأيضاً تعالج المنظمة قضايا التنمية الاقتصادية البالغة الأهمية في عمرنا بنشاط جديد وبقدر أكبر من الواقعية ويحدونا الأمل في أن يبيّن عقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية تلك الروح الجديدة وفي أن يجري البحث عن حلول مبتكرة وخلّاقة للتخفيف من عبء الديون التي تشغل كاهل العديد من أعضاء المنظمة .

ومع تأكيد روح العصر الجديد لنفسها ، نتوقع أن نرى المنظمة وقد أصبحت أكثر نشاطاً في مجال مهم هو مجال حقوق الإنسان . فحقوق الإنسان مجال من المجالات التي تتلاقى فيها مصالح الجنس البشري ، ومن الطبيعي أن يتجلّى هذا الشاغل العالمي على نطاق أكبر في مناقشاتنا .

ونحن على ثقة بأن هذا الاتجاه سيستمر وبأن دورة الجمعية العامة هذه ستكون مَعْلَمًا هاماً في سعينا من أجل عالم أفضل وأكثر أمناً .

مع استمرار تحسُّن مناخ العلاقات بين الشرق والغرب ، يلاقي الزخم الذي ولدته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي صوب تعزيز ذلك المناخ ترحيباً عالمياً . إن لكل البلدان ، بصرف النظر عن حجمها وتوجهها السياسي ، مملحة لا خلاف عليها في تعزيز وتوسيع هذا المناخ المبشر بالخير . لهذا السبب يجب علينا جميعاً أن نبذل قصارى جهودنا للإسهام في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

بهذه الروح ، ستواصل تركيا الإسهام في الجهود الرامية إلى التغلب على التحديات التي تواجه البشرية . وهذه مهمة ضخمة لا يمكن معالجتها إلا على نحو تدريجي يوسع بشكل مطرد . واستلهاماً لهذه الفلسفة ، ستواصل تركيا بنشاط انتهاج سياسة تهدف إلى إيجاد علاقة في منطقتها تقوم على الثقة المتبادلة ، مما يؤدي إلى خلق تعاون مفيد .

إن أوقات التغيير أوقات فرص . ويسرنا أن نلاحظ أن هذه فرص باتت تُفتَّنِمْ .

إن الاختتام الناجع لاجتماع فيينا لمتابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فتح الطريق أمام مفاوضات بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا . ومنذ بدأت عملية المفاوضات الجديدة هذه ، قدمت الدول الستة عشر الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والدول السبع الأعضاء في حلف وارسو مقترنات تبشر بالخير لإيجاد توازن في القوات التقليدية عند مستويات منخفضة . هذا الشهج الجديد المعقول إزاء مفاوضات تخفيف الأسلحة ، الذي يعكس الروح البناءة التي بدأت تسود العلاقات بين الشرق والغرب في السنوات الأخيرة ، سيكون له أثر إيجابي على مستقبل الجهود المتعددة الأطراف المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح بشكل عام .

كما أن التنفيذ بحسن نية لبيان هلسنكي الختامي ووثائقه الختامية بجميع جوانبها سيسهم إسهاماً حاسماً في تهيئة مناخ من الثقة وحسن النية في أوروبا . وسيسهم بالتالي في سير المفاوضات الدائرة في فيينا بسلامة .

عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية ، الذي سيعقد في جنيف خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، دورتيها الأولى والثانية واستكملت جزءاً هاماً من عملها تماشياً مع ولايتها .

وتركيا ، كطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ترى أن التقييد الصارم بمعاهدة عدم الانتشار أمر بالغ الأهمية . وفي حين أدت المعاهدة وظيفتها ، ماتزال الحاجة قائمة لزيادة تعزيز نظام عدم الانتشار . وبالمثل ، ينبغي أن تحظى كل من زيادة التعاون الدولي في مجال السلامة النووية وتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بتاييد عالمي راسخ .

وإننا نرحب بالمقترنات التي طرحتها الرئيس بوش في بيانه بشأن الأسلحة الكيميائية . كما نرحب بالرد السوفيتي الايجابي الذي ورد في خطاب السيد شفاردنادزي . فنحن نعتبر هذه الخطوة صوب عملية الحد من الأسلحة مبشرة بالخير . وقد شكل المؤتمر المعنى بحظر الأسلحة الكيميائية في باريس في كانون الثاني / يناير ١٩٨٩ ، واعتماد البيان الختامي بالاجماع ، الذي اشتمل على جوانب شتى لهذه المسألة الهامة ، تطورا هاما آخر .

ويجدونا الأمل أن يتحرك مؤتمر نزع السلاح بسرعة أكبر نحو عقد اتفاقية شاملة في وقت مبكر تحظر على نطاق عالمي تطوير وانتاج وتخزين ونقل واستخدام الأسلحة الكيميائية في ظل نظام تحقق فعال .

إن تركيا ليست حائزة لأسلحة كيميائية ، ولا تتطلع إلى حيازتها في المستقبل .

بعد سريان نفوذ معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، وتنفيذها الجاري حاليا ، فإن آمال المجتمع الدولي تتطلع باهتمام كبير إلى الاهتمام الشاجع لمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية . ولابد لإبرام معاهدة مرضية لخفض الأسلحة الاستراتيجية من أن يسهم إسهاما كبيرا في استمرار رخيم مفاوضات الحد من الأسلحة .

تعلق تركيا أهمية على نجاح عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح ككل ، وتنظر إليها على أنها مسعى شامل ومتكملا يشمل الأسلحة النووية والتقليدية والكيميائية أيضا ، كما يشتمل على تدابير بناء الثقة والامن .

إننا نؤيد جميع المبادرات المعقودة في هذا الميدان ، التي يمكن أن تترجم إلى تدابير محددة ملموسة يمكن التتحقق منها دون المسار بآمن أي بلد أو مجموعة من البلدان .

شهد العام الماضي إنجازات ضخمة في عملية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي . وقد كان تتويجا للجهود التي بذلتها الدول المشاركة في وضع وثيقة متوازنة في فيينا بمثابة خطوة أخرى على هذا الطريق الطويل والشاق . وبالحفاظ على التوازن الذي لا غنى عنه بين السلال الثلاث ، غطت وثيقة فيينا أرضا أوسع لاسيمما في مجال حقوق

الانسان ، إذ ان الامن والثقة يفترضان التقييد الصارم المسبق بحقوق الانسان والحریات الأساسية . فبغير الاهتمام بحرمة كيان الفرد وحقه الأساسي في الحرية ، لابد أن يفشل السعي صوب السلم العسكري . ويثلج مدورنا اليوم ، أن احترام حقوق الانسان وحریاته الأساسية أصبح شاغلا عالميا يتعدى جميع الحدود . فما من بلد يستطيع اليوم التهرب من مسؤولياته في مجال حقوق الانسان بالتستر وراء درع السيادة الوطنية . فاحترام حقوق الانسان وحریاته الأساسية أصبح سمة رئيسية من سمات الدولة الحديثة .

في هذا الصدد ، أشعر بأنني ملزم بأن استرعى انتباه الجمعية الى مسألة من أخطر المسائل التي تهدد بتقويض الجهود الرامية الى تهيئة مناخ من الثقة والسلم والاستقرار والتعاون في أوروبا . كما أنها تمنى أيضا حياة ورفاهية مليون ونصف مليون نسمة .

فبلغاريا تشن ، منذ نهاية عام ١٩٨٤ ، حملة استيعاب وقمع غير انسانية ضد الطائفة التركية فيها . بعد القمع الوحشي والدموي والإضراب الجماعي عن الطعام والمظاهرات الجماهيرية السلمية التي قام بها المنحدرون من أصل تركي في أيار/مايو ١٩٨٩ ، لجأت السلطات البلغارية الى ترحيل المنحدرين من أصل تركي بعداد كبيرة . وأسفرت سياسات بلغاريا عن هجرة جماعية لما يزيد عن ٣٠٠ ألف نسمة الى تركيا ، فارين من ديارهم هربا من القمع . إن هذا الرقم وحده يمكن أن يعطي فكرة عن البعد التي لا تطاق لهذه المسألة الانسانية الضخمة . ونحن نعتقد أن مجرد ضخامة هذه المأساة يتعدى الاختلافات الدينية والايديولوجية والسياسية والثقافية بين الدول . وينبغي لجميع الدول أن تشارك في إدانة السياسات المخزية التي أجبرت مئات الآلاف من الرجال والنساء والاطفال على الهجرة الى تركيا ، تاركين وراءهم أراضيهم وديارهم وممتلكاتهم وحقوقهم الاجتماعية ، وفي بعض الأحيان ، حتى أبنائهم الذين في سن الجنديه وغيرهم من أقاربهم الأقربين . ونحن ندرك أن المؤمنين بالحياة الكريمة في أي مكان يشاطروننا سخطنا . فما من إنسان يحترم حقوق الانسان ويتمسك بالمبادئ المكرسة في المواثيق الأساسية للأمم المتحدة يمكنه أن يقبل هذه المأساة الانسانية الضخمة .

إننا لا نسعى إلى تقويض سيادة أو رخاء بلغاريا ، بل نسعى إلى ايجاد حل سلمي وعادل لوضع نهاية لمعاناة أقاربنا الذين تضمن حقوقهم عدة وثائق ثنائية الطرف ومتحدة الأطراف . ونحن نصر على أن تحترم بلغاريا التزاماتها الدولية ، بما فيها التزاماتها بموجب مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وليس لنا غير هدفين ، وهما هدفان سلميان وإنسانيان ، أولاً وقبل كل شيء ، يتعين استعادة المواطنين البلغار الذين هم من أصل تركي لحقوقهم الإنسانية المفترضة ، وحقوقهم كأقلية . ثانياً ، نود أن نتفاوض مع البلغار لإبرام اتفاقية شاملة خاصة بالهجرة تضمن لأفراد الطائفة التركية في بلغاريا الذين وصلوا تركيا بالفعل ، حقوقهم ووحدة عائلاتهم ، وتيسير لأولئك الذين قد يرغبون في الهجرة إلى بلادنا في المستقبل أن يهاجروا هجرة منتظمة دون أن يضطروا إلى التخلص عن حقوقهم الاجتماعية وحقوق الملكية في بلغاريا .

ولتفادي سوء الفهم ، على أي نحو ، اسمحوا لي أن أؤكد هنا ، أننا بالطبع ، لا نحب أن نرى المزيد من ذوي قربانا يقتلون من ديارهم . ونفضل لهم أن يعيشوا في بلغاريا مواطنين مخلصين لبلدهم ، ويتمتعون ، بالكامل ، بحقوقهم الإنسانية ، وحقوقهم كأقلية . دعوني أؤكد من جديد أن تركيا ، مع ذلك ، على استعداد أن تستقبل كل أبناء الطائفة التركية في بلغاريا الذين يرغبون في ترك ذلك البلد ، وذلك في إطار اتفاقية هجرة شاملة .

وللأسف الشديد ، أن مناشداتنا المتكررة لحكومة بلغاريا للدخول في حوار جاد من أجل التوصل إلى حل مرض لهذه المشكلة الإنسانية لم تأت بنتيجة حتى الآن ، بسبب موقف بلغاريا المتعنت ، ورفضها أن تعترف حتى بوجود المشكلة أصلاً ، وهذا دليل واضح على أن هدف بلغاريا الحقيقي ليس تيسير هجرة أبناء الطائفة التركية إلى تركيا بل إلغاء المشكلة بطرد هؤلاء الناس من البلاد ، ولا تسمح بالهجرة إلا بشرطها المحددة ، وأن تدمج ما تبقى منهم في مجتمعها بمرور الزمن .

لذلك قررت تركيا العودة إلى نظام التأشيرة القائم بين البلدين وذلك بإنهاء الممارسة الاستثنائية المتتبعة من بداية حزيران/يونيه ١٩٨٩ بالسماح للمواطنين البلغار بدخول تركيا بدون تأشيرة .

ليست مشكلة الأقلية التعيسة مجرد مشكلة ثنائية بين تركيا وبلغاريا ، ولكنها مسألة مبدأ بين بلغاريا والمجتمع الدولي بأسره . ولهذا السبب ، أعلنت كثير من البلدان احتجاجها على سياسة بلغاريا غير المقبولة ، وحثتها على الاستماع إلى صوت

العقل . ولهذا السبب اتخذت هيئات دولية ، منها منظمة المؤتمر الإسلامي ، ومجلس أوروبا ، قرارات لا ليس فيها بخصوص هذه المسألة . ولهذا السبب سيعقد وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي غدا ، هنا في نيويورك ، اجتماعا غير عادي يكرس لમأساة الأقلية المسلمة في بلغاريا .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أناشد زملائي المجتمعين هنااليوم بمضاعفة جهودهم لإقناع بلغاريا بتغيير سياستها التي لم تعد تساير الزمن . ويتعين مساعدة حكومة بلغاريا ، وبفعالية في إدراك أن التخلّي عن تلك السياسات ليس علامة على الضعف وإنما فضيلة . وتعلم بلغاريا جيدا أنه متى أظهرت الشجاعة والحكمة بعدم الاستمرار في هذا الموقف الذي يتذرع الدفاع عنه ، فإن تركيا لن تتردد في اتخاذ خطوات مقابلة تؤدي إلى تطبيع العلاقات التركية البلغارية ، واعدة في اعتبارها علاقات حسن الجوار والتعاون التي كانت تربط بين البلدين .

لقد أسفت باهتمام إلى البيان الذي ألبته وزير خارجية بلغاريا صباح اليوم وقد أشار السيد ملادنوف ، كما نفعل ، إلى أن الحوار هو أفضل طريقة لتطبيع العلاقات التركية البلغارية الذي يرغب فيه كلانا . ومع ذلك ، فقد أغفل الاعتراف بأن المأساة التي فرضت على الطائفة التركية في بلغاريا مازالت السبب الوحيد للتوتر الحالي . كما فات أن يذكر أن تنفيذ بروتوكول بلغراد الذي أشار إليه لم يكن كاملا بسبب رفض الجانب البلغاري مناقشة هذه القضية الإنسانية . ولذلك لابد أن أقول ، وبكل أسف ، إن بيان اليوم خلا من أي عنصر جديد ، على الرغم من نفمة التغافل التي حاول عزفها .

ولكن ، بالطبع ، إذا أراد الجانب البلغاري أن يوحي من خلال ذلك البيان بأنه على استعداد للدخول معنا في حوار بفية وضع حد لمحنة الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا بكل جوانبها ، فلن نتردد في التجاوب معه ، وهو ما أكدته من قبل . لكن الواقع أننا لا نستطيع أن نبني قصورا من الأمل على مواقف غامضة ، ولا نستطيع أن نتعثر الأمال بالدعوة إلى إجراء حوار في فراغ . ولذلك ، فسوف ننتظر تركيا حتى تبرهن بلغاريا ، عن طريق خطوات محددة وملحوظة ، عن إرادتها والتزامها بالإسهام في إيجاد حل للمشكلة التي خلقتها . وسوف ننتظر حتى تعلن الحكومة البلغارية بوضوح استعدادها

لمناقشة هذه المسألة بالذات في مفاوضات على نحو ما دعا اليه المجتمع الدولي بأسره ؛ وإلا ، تبدد سريعا الجو الإيجابي الذي حاول وزير خارجية بلغاريا خلقه في هذه القاعة .

بسبب موقع تركيا الجغرافي وروابطها التاريخية ، يكتسب الشرق الأوسط ومصير شعوبه أهمية خاصة لدينا . ونحن نتابع ، باهتمام ، تزايد التوتر في المنطقة ، وقد عبرت تركيا من فوق هذا المنبر ، وفي مناسبات عديدة ، عن موقفها الشابت من مسألة فلسطين التي تشكل لب الصراع في الشرق الأوسط .

وبعد أكثر من عقدين من الاحتلال فقد اندلع تمرد علني في الضفة الغربية وغزة . فإن ما يشعر به الفلسطينيون من إحباط لا يمكن علاجه باستخدام القوة . ومن المحتم أن يرتفع عدد الضحايا ويزيد العنف مادامت طموحات الفلسطينيين المشروعة مكبotta . وقد برهن الفلسطينيون منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ أن العنف لن يخيفهم وأن الانتفاضة لن تهدأ ، ومرة أخرى فإننا نناشد وضع حد للإجراءات القمعية القاسية .

لقد اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية خطوات هامة لكسر الجمود الحالي باعتماد السياسات التي أقررت بأنها واقعية وبقاء . وعلى إسرائيل أن تتجاوب مع هذه الخطوات باعتماد سياسات توفيقيّة . ويتعين على إسرائيل أيضاً أن تدرس بشقة بالمعنى وذهن متفتح الأفكار التي قدمت على أمل الإسهام في بدء مرحلة جديدة مشيرة بالخير في عملية السلام .

وتركيا مقتنة أنه لا يمكن أن يكون هناك حل مرضي طويلاً الأجل لهذه المشكلة الخطيرة إلا إذا انبثق من مفاوضات تشارك فيها كل الأطراف المعنية ، وتجري بحسن نية في إطار مؤتمر السلام الدولي الخامس بالشرق الأوسط .

هناك مصدر آخر لأنشغال حكومتنا ، وهو الحالة المأساوية في لبنان . ونحن نرحب بالجهود المستمرة للمملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب التي تهدف إلى تحقيق مصالحة وطنية في ذلك البلد . وتعتقد تركيا أنه بغية وضع حد لحالة الغوضى في ذلك البلد فلا بد من إيجاد إطار يضمن وحدة لبنان واستقلاله ، وسيادته ، وسلامة أراضيه ، وانسحاب كل القوات الأجنبية منه .

ومن الموضوعات التي تشير القلق في تركيا مأساة الرهائن في لبنان . إن الإفراج المبكر عن كل الرهائن وإعادتهم سالمين إلى بلادهم هما الأمانة المشتركة لل المجتمع الدولي .

ونرحب بكل مبادرات السلام المتمللة بالصراع بين العراق وإيران . ويجب الإشادة بصفة خاصة بالجهود المتفانية للأمين العام وممثله الشخصي بشأن القضايا المعقدة المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) . ونأمل أن تسفر جهود الوساطة هذه عن تهيئة مناخ الثقة المتبادل الضوري الذي يواكب التنفيذ الكامل والعاجل لذلك القرار . فالحالة الجارية غير مرضية ومحفوظة بالخطر ويجب عدم السماح باستمرارها . وبصفتنا بلدًا يحتفظ بعلاقات ودية مع الطرفين ، فإننا نؤكد من جديد استعدادنا للإسهام بأي سبيل نتمكن منه في التقدم بعملية السلام وتهيئة مناخ يتسم بالثقة .

إن الحالة المأساوية في أفغانستان لا تزال مصدر قلق وأسى خاصين بالنسبة لتركيا . وقد شكل إبرام اتفاques جنيف خطوة هامة صوب الحل السياسي لمشكلة أفغانستان . ولقد شهدنا من خلال هذه الاتفاques انسحاب القوات الأجنبية . وإن ، إن الحاجة إلى حكومة عريضة القاعدة تمثل شعب أفغانستان تمثيلاً كاملاً عنصر أساسى بالنسبة لأى حل دائم لهذه المشكلة .

وفي الوقت الراهن لا تزال باكستان تحمل عبء توفير الملاجأ للاجئين الأفغان الذين اضطروا إلى ترك ديارهم نتيجة للحرب . إن سخاء باكستان جعلها تستحق امتنان المجتمع الدولي .

إن توقيع الاتفاques بين أنغولا وجنوب إفريقيا وكوبا في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر الماضي بهدف التوصل إلى تحقيق السلام في الجنوب الإفريقي واستقلال ناميبيا في إطار قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) كان مصدر ارتياح عميق لتركيا . إننا نتطلع إلى اليوم الذي نرحب فيه بناميبيا بين ظهرانيينا بوصفها دولة ديمقراطية مستقلة . وتركيا باعتبارها من الأعضاء المؤسسين لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا تشعر بالارتياح العميق لهذه التطورات . بيد أنه من الحتمي أن تزال إزالة تامة العقبات المتبقية أمام التنفيذ الكامل والفعال لخطة الأمم المتحدة لناميبيا .

وفي جنوب افريقيا المجاورة ، يعد نظام الفصل العنصري انتهاكا صارخا للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وبرغم القرارات الكثيرة التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الامن إدانة لذلك النظام المقيت تختار جنوب افريقيا أن تتجاهل بعناد البغى العالمي ، وترفض حتى الان إحداث تغييرات جذرية في سياساتها العنصرية . إن القضاء الكامل على الفصل العنصري هو الحل المقبول الوحيد ، وسيظل هدفنا المشترك .

والتطورات الإيجابية المتعلقة بالحالة في كمبوديا في الاشهر القليلة الماضية تثبت فيها الأمل في وضع حد لمعاناة هذه الامة المحاصرة في وقت قريب . وتقدّر تركيّا الانشطة الدبلوماسيّة ، وبخاصة تلك التي تقوم بها رابطة امم جنوب شرق آسيا والتي ترمي الى تحقيق هذه الهدف ، وتحمي جهود الدول التي شاركت في المؤتمر الدولي المعنى بكمبوديا .

وفي شرق آسيا ، لايزال تقسيم شبه جزيرة كوريا مصدر قلق للمجتمع الدولي . ونحن نعلم أهمية على المبادرات التي تقوم بها جمهورية كوريا والتي ترمي الى إجراء حوار جاد مع جارتها ونؤيد هذه المبادرات . وإنني واثق أن الحل السلمي للقضايا بين الطرفين عن طريق الحوار القائم على التوفيق بين مصالح البلدين سيقود في النهاية الى تمثيلهما بوصفهما عضوين كامليين في منظمتنا .

إن التعاون الدولي ضد المخدرات أمر لابد منه . والاتفاقية الجديدة ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح . وتشكل مطالب جديدة بالنسبة لهيئات الامم المتحدة التي تعمل في هذا المجال والتي ينبع كاهلها بالعمل . ولا بد من تخصيص مزيد من الموارد في الميزانية العادلة لامانة المجلس الدولي لمكافحة المخدرات وشبكة العقاقير المخدرة . وحتى يمكن استخدام خبرة الامم المتحدة في مجال المخدرات بصورة أكثر فعالية يجب زيادة المساهمة في صندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . ويمكن للتعاون المتعدد الاطراف ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات أن يقدم أقوى تحذف ضد هذه الافرة . وبطبي مثال طيب على النتائج التي يمكن أن تتحقق في هذا المجال .

إن الإرهاب الدولي لايزال مشكلة عالمية ومصدراً كبيراً للتتوتر في العلاقات الدولية . وقد أدانت تركيا دائماً كل أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته باعتباره جرائم ، بصرف النظر عن أصلها أو أسبابها أو أغراضها . ونحن نرى أنه لا يمكن تبرير الإرهاب في ظل أية ظروف .

وفي هذا السياق ، أود أن أذكر أن محاولات التفرقة بين أشكال الإرهاب المختلفة لن تؤدي إلا إلى تشجيع الإرهابيين . وقد دلت التجارب بوضوح على أن التسامح إزاء الإرهاب وتأييده سيف ذو حدين ، وأن من ساروا على ذلك الدرب أسفوا لسياساتهم قصيرة النظر .

وفي السنة الماضية بدأ الجانبان القبرصيان التركي واليوناني عملية مفاوضات جديدة . وقد رحبنا بهذا التطور . وقد كان يحدونا الأمل أن هذه الجولة الأخيرة للمفاوضات ستمهد الطريق أمام تسوية دائمة في قبرص وتدلي إلى إنشاء اتحاد فيدرالي يضم منطقتين وطائفتين على أساس المساواة السياسية للشعبين في الجزيرة .

ولعلنا نذكر أنه قبل هذه المرحلة الأخيرة من المحادثات كان القبارصة اليونانيون قد رفضوا الاتفاق الهيكلي المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ الذي كان القبارصة الأتراك قد قبلوه . وبهذا العمل أضاف القبارصة اليونانيون عقدة جديدة إلى قائمهما الطويلة بالغرص المضيعة والمبددة للمصالحة في الجزيرة . وهذه الجولة الجديدة للمفاوضات تمثل فرصة أخيرة لتسوية مشرفة لأن صبر القبارصة الأتراك بدأ يصل إلى حدوده في مواجهة التشدد المستمر من جانب القبارصة اليونانيين . وإذا نظرنا إلى الوراء وجدنا أنه من الصعب أن نقول إن القبارصة اليونانيين اقتربوا حتى من الاستفادة الحكيمية من هذه الغرفة الأخيرة . ذلك أنهم لم يتفاوضوا على نحو بناء ، وفضلوا من البداية تدخل الغير لكي يمارسوا ضغوطهم على القبارصة الأتراك . ولما كان القبارصة اليونان قد اختاروا هذا النهج الخاطئ أساساً وغير المجد ، فقد شعروا بأنه لا حاجة بهم إلى الاستجابة ، ولو جزئياً ، للمقترحات الشاملة التي قدمها القبارصة الأتراك رسمياً وكتابة خلال المفاوضات .

في هذه الاثناء بدأ الجانب القبرصي اليوناني اعمال عنف جديدة في قبرص وشن اعتداءات ضد الاراضي القبرصية التركية . كما تابع برنامجا مكثفا لإعادة التسلح . وبلغت مشتريات الاسلحة والمعدات العسكرية الجارية حاليا حدودا تثير القلق . كل هذه الاعمال التي يقوم بها القبارصة اليونانيون تعكر الجو وتزيد انعدام الثقة في الجزيرة .

واضطر الشعب القبرصي التركي إلى الرد على هذه الحالة بقرار اتخذه في برلمانه . وعلى الرغم من كل الاستفزازات أبقى هذا القرار الباب مفتوحا أمام مفاوضات مباشرة دون آية شروط مسبقة . ومنرى ما إذا كان القبارصة اليونانيون سيعودون إلى طريق المحادثات المنصفة والأمينة . ومنرى ما إذا كانوا سيتخذون خطوة صوب التمهيد باحترام وجود القبارصة الاتراك باعتبارهم شعبا من الشعبين المتمميين والمتساوين سياسيا في الجزيرة . إننا نعلم أهمية قصوى على هذه النقطة لأنه لن تتح لعملية التفاوض فرصة معقولة للنجاح إلا بتحقيق ذلك والتخلص من عبء الممارسات العدائية .

في الأسبوع الماضي أدى الوزير المناوب للشؤون الخارجية في اليونان بتعقيبات كثيرة عن قبرص في بيانه في الجمعية العامة . ويؤسفني أن أقول أن العقلية وال موقف الذين تبيينا في هذا البيان يلقيان ظلاها كثيبة على الجهود من أجل تسوية تفاوضية في قبرص . فقد لمسنا من بيانه نهجا مؤسفا للغاية يهدف إلى إساءة تصوير الحقائق في قبرص بغية تضليل المجتمع الدولي . وهناك الكثير الذي يتبعين علينا قوله عن المسؤولية الخطيرة التي تتطلع بها اليونان عن بروز مسألة قبرص واستمرارها .

فاليونان والقبارصة اليونانيون يتحملون كامل المسؤولية عن تدمير الجمهورية القائمة على مشاركة الطائفتين في قبرص في عام ١٩٦٣ عن طريق استخدام القوة . واليونان والقبارصة اليونانيون هم المسؤولون عن إبقاء قبرص في حالة أزمة مستمرة على مدى ١١ عاما وإبقاء على القبارصة الاتراك رهائن في بلادهم قبل عام ١٩٧٤ . وهم المسؤولون عن انقلاب الخامس عشر من تموز/يوليه ١٩٧٤ عندما حاولوا توجيه ضربة حاسمة لاستقلال الجزيرة ووجود القبارصة الاتراك فيها . ويمكن لتركيا أن ينسب إليها الفضل في وضع حد لهذه الحالة غير المقبولة وفي توفير الأمن للقبارصة الاتراك .

كنت أفضل لا أجد نفسي مضطراً إلى التذكير بالدور الأسود الذي لعبته اليونان في مراحل حرجية من تاريخ قبرص القريب . وأشعر بانزعاج شديد إذ أرى أن اليونان تتبع مرة أخرى سبيلاً ضاراً مماثلاً في منعطف حاسم آخر فيما يتعلق بقبرص . وبقدر كبير من الأسف والترددأشعر أنني مضطر إلى استرعاء انتباه الجمعية العامة إلى هذه الحالة ، وقد سبق أن استرعينا انتباه الأمين العام إليها .

إن الآفاق الاقتصادية العالمية اليوم بالنسبة للنحو والتجارة تشير مزيداً من التفاؤل أكثر من أي وقت مضى . فقد اقترب النمو السريع في البلدان الصناعية بزيادة فرص العمل المتاحة والتخفيف النسبي لاختلالات الخارجية والتقدم الملحوظ في بعض الإصلاحات الهيكلية وزيادة حجم الواردات والمصادرات .

وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، فقد تحسنت البيئة الاقتصادية تحسناً كبيراً في بعض هذه البلدان نتيجة للإصلاحات السياسية وتوجه التجارة العالمية . لكن العديد من تلك البلدان لم يحصل على نصيب عادل من الازدهار الاقتصادي ولا يزال يواجه مشاكل كبرى ، مثل معدلات التضخم العالية وأعباء المديونية الثقيلة وتحديات التكيف الهيكلي والضغط السكاني . وهناك عدد من التحديات التي تواجهها البلدان الصناعية على طريق مواملة التوسيع المستقر .

وتتطلب كل هذه المشاكل والمخاطر وحالات عدم اليقين تعاوناً دولياً أفضل في عالم متزايد التكافل . وبهذه الطريقة فقط يمكن لنا أن نتصدى للتحديات التي تواجهها معاً بنجاح ولصالح البشرية جماء .

في الختام أود أن أجدد أملنا في أن تسفر الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة عن نتائج مشمرة وأن تسهم في تحقيق الأمن والرخاء لجميع الدول .

السيد غومبوزورين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : اسمحوا لي

في البداية أن أنهي السيد جوزيف غاربا على انتخابه لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة . نتمنى له نجاحاً فائضاً في تأدية واجباته الهامة . ونظم صوتنا إلى المتكلمين السابقين الذين أعربوا عن امتنانهم لسلفه ، السيد دانتي كابوتو ، على إدارته البارعة لأعمال الدورة المنصرمة .

ان الأمم المتحدة ، بصفتها أداة عالمية تسعى إلى الحفاظ على نظام عالمي آمن ، تتجلّى فيها بصورة واضحة التغيرات التي تطرأ في المناخ السياسي العالمي . وما يبعث على الرضا أن نلاحظ في غضون العاشرين أو الاعوام الثلاثة الماضية التفاؤل الذي أعرب عنه بوضوح في هذه القاعة بشأن تجدد الانفراج في التوتر الدولي .

وتشاطر هذا التفاؤل الذي يمكن أن يعزى ، قبل كل شيء ، إلى توافق الآراء المتزايد في صفوف المجتمع الدولي بشأن ضرورة التعايش السلمي والتعاون فيما بين جميع الدول بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات المكتسبة والمنجزات التي تم تحقيقها في حل المسائل المعاصرة . ونرى أن الاتجاه الإيجابي الحالي سيتكلّل على الأرجح بالنجاح وسيصبح عملية مستمرة لا رجعة فيها . فقد استند هذا الاتجاه في أساسه على عناصر متينة للغاية تعبر عن التوازن في المصالح المشروعة للأطراف تمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة . وهذا يعزز اعتقادنا بإمكانية إيجاد مستقبل أكثر عدلاً وإنسانية . وهذا بطبيعة الحال سيتطلب جهوداً مشتركة دؤوبة تبذلها جميع الدول .

من الضروري أن تدرك أغلبية الدول هذه الحقيقة الآن وتعمل وفقاً لذلك . وهناك حوار مستمر بين الدولتين العظميين سعياً إلى إيجاد سبل ووسائل لتعزيز الانفراج بكل أبعاده . وهناك عملية تشمل القارة الأوروبية بأسراها تفتح جبهات جديدة . وان عدداً متزايداً من الدول يسهم في الجهد الرامي إلى حل المشاكل الأقليمية الحادة . ويزيد الوعي والقلق إزاء النتائج الضارة المترتبة على أزمة البيئة والنظام الاقتصادي الدولي المحيف بالنسبة للعالم بأسره . كما أن أهمية التمازن نهج شامل في مسائل تعزيز السلام والأمن الدوليين تحظى باعتراف متزايد .

ومن بين الاتجاهات الجديدة التي يتم بها العصر الحالي تعاظم مكانة الأمم المتحدة ودورها في الشؤون العالمية . ففي هذا الصدد يتعزز الاتجاه نحو التعاون وتستخدم الأمم المتحدة بالطريقة التي تصورها بها مؤسوها في البداية . وجمهورية منغوليا الشعبية ترحب بتكثيف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل احلال السلام وبالمساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام السيد بيريز دي كوبير وتحتمنى له مزيداً من النجاح في مهامه الشبلة . ونحن ندعو إلى تحرير الإمكانيات التي تنطوي عليها هذه المنظمة العالمية على نطاق أوسع من أجل حل المشاكل العالمية مثل نزع السلاح ووضع حد للصراعات الإقليمية والتغلب على التخلف الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي للبلدان النامية ومشاكل الديون الخارجية ، وحماية البيئة ، والكافح ضد الإتجار بالمخدرات وغيرها .

إن وفد منغوليا يتفق تماماً مع الفكرة الداعية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في تلافي المشاكل ، وهي الفكرة التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة .

إن جمهورية منغوليا الشعبية ستسعى إلى توسيع نطاق تعاونها العملي مع الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لمنظومتها .

إن بلدنا يشهد الان عملية تحليل نقدي لكل الخبرات المكتسبة فيما يتعلق ببناء مجتمعنا الاشتراكي واستخلاص الدروس المناسبة للمستقبل . إن المشاكل التي يواجهها بلدي اليوم في تطوره تعتبر من المشاكل التنموية التي يواجهها كثير من البلدان النامية . ويكون جوهر هذه المشاكل في ضرورة التعجيل بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية واستخدام ثمارها في تحسين رفاه الشعب . ومن أجل تحقيق هذه الغايات تتسم تعبئة العناصر الداخلية والخارجية على حد سواء بنفس القدر من الأهمية . وفي هذا السياق يجري حالياً استعراض بعض جوانب سياستنا الخارجية .

إن علاقات منغوليا مع البلدان الاشتراكية تكتسب ، على نحو متزايد ، طابعاً عملياً وتعاظم فاعليتها في ظل تأثير عمليات إعادة التنظيم الجارية .

وتناضل جمهورية منغوليا الشعبية ، بوصفها بلداً ناميماً ، من أجل تعزيز هذا المركز في المنظمات الدولية ومن أجل تقوية تضامنها وتعاونها مع البلدان النامية الأخرى في إطار هذه المنظمات . ونحن نعيid النظر في موقفنا من بعض المنظمات الدولية الاقتصادية والمؤسسات النقدية المالية بغية الاستفادة من الخدمات التي تقدمها إلى البلدان النامية .

ومما يشهد على انتهاج حكومتي لتلك السياسة حصولها على مركز المراقب في حركة بلدان عدم الانحياز ، وعضويتها في مجموعة الـ ٧٧ ، وإقامتها علاقات دبلوماسية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وجهودها الرامية إلى الحصول على عضوية ممثّلة التنمية الآسيوي .

إلى جانب هذا تبذل منغوليا الجهد من أجل توسيع نطاق تعاونها السياسي والتجاري والاقتصادي والثقافي مع الدول الأخرى . إننا نحرص على إبراز تقدم مضمونى فيما يتعلق بإقامة صلات تجارية واقتصادية مع اقتصادات السوق تعود بالنفع المتبادل . وقد اتخذنا خطوات أولية تحقيقاً لتلك الغاية .

كل هذا ضروري في رأينا من أجل إرساء الأساس لمشاركة منغوليا البناء مستقبلاً في التكامل الإقليمي والدولي الأوسع نطاقاً .

إننا نعتبر التعزيز المتصل للاتجاهات الإيجابية الراهنة الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي . وتتسم بنفس القدر من الأهمية مهمة النهوض بالثقة والتفاهم بين الدول على كل من الصعيدين العالمي والإقليمي . فهذا أيضاً أمر أساسى لإقامة تعاون دولي واسع النطاق يحقق النفع المتبادل ولمعالجة المشاكل الخطيرة القائمة .

وفي هذا الصدد ، تستحق منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي ينتمي إليها بلادي عناية خاصة . فكما هو معروف ، لا تزال أكثر المراعات الإقليمية طولاً وحدة مستمرة هناك . ويجب أن تبحث على النحو الواجب قضائياً تقليل المواجهة العسكرية ، وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية ، وتنمية التعاون في المجالين الاقتصادي والإيكولوجي وال مجالات الأخرى .

إن الخبرة تدلنا على أن من الأفضل السعي إلى إيجاد حلول تحظى بقبول عام عن طريق الحوار والمفاوضات . ومن الملائم التأكيد هنا على أهمية إقامة علاقات طبيعية ووثيقة بين الدول الكبرى في المنطقة . وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على الأهمية الدولية لتطبيع العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية .

إن منغوليا تسعى إلى الاسهام في التغيرات الإيجابية في منطقتنا . وما يشهد على استجابتنا لتحسين المناخ هذا في منطقتنا اتفاقيات المنغولية السوفياتية بشأن سحب جزء كبير من القوات السوفياتية المرابطة في منغوليا ، وكذلك القرار المتعلق بإجراء تخفيض ملحوظ في قواتنا المسلحة وإنفاقنا العسكري .

لقد طرحت حكومة بلدي مؤخرا فكرة إمكانية إجراء حوار على أساس منتظم بين بلدان الجزء الشمالي من آسيا والمحيط الهادئ . وتسعى منغوليا إلى المساعدة على إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتطوير التعاون في مجالات مختلفة ، وتسوية المشاكل القائمة ، وتعزيز التفاهم والثقة بين أمم المنطقة . ونحن ندعو الأطراف المعنية إلى تأمل هذه الفكرة وتبادل الآراء بشأنها .

إن حكومة منغوليا تؤيد إيجاد حل سياسي مبكر للصراعات الإقليمية . ونحن ندعوا إلىوقف الفوري لإراقة الدماء في أفغانستان . ويجب تنفيذ اتفاقيات جنيف تنفيذا دقيقا من جانب الأطراف جميعا . ومن المهم في رأينا أن تدرس عن كثب الاقتراحات التي طرحت مؤخرا والتي من شأنها أن تهيئ فرصة اضافية لحل هذه المشكلة .

ونحن نرحب بانسحاب المتطوعين الغربيين من كمبوديا كما أعلن عن ذلك في وقت سابق ، ونأمل أن يستمر الحوار الدائر بشأن هذه القضية وأن يفضي إلى حل شامل للمشكلة .

إن منغوليا تدعو ، كما فعلت في الماضي ، إلى إعادة التوحيد السلمي والديمقراطي لكوريا بماي عن التدخل الخارجي . وأود أن أشير هنا إلى أهمية بذل المزيد من الجهد من أجل اقامة حوار فيما بين الكوريين .

إن تفاقم الحالة الخطيرة في لبنان وعدم تحقق نتائج عملية في حل المشكلة الفلسطينية بالرغم من الواقعية والرغبة في التعاون اللتين أظهرتهما قيادة منظمة التحرير الفلسطينية يؤكدان بشكل قاطع الحاجة إلى تحقيق تسوية مبكرة وشاملة لازمة الشرق الأوسط وإلى عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض بمشاركة كل الأطراف المعنية ، بما فيها دولة فلسطين والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن . وينبغي ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق كل دول المنطقة في الوجود الآمن .

إن جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد التنفيذ الكامل لخطة الأمم المتحدة المتعلقة بمنع الاستقلال لนามيبيا .

ونحن ندين بحزم سياسات وممارسات الفعل العنصري وندعو إلى تصفيتها .

ونعرب عن تضامننا مع نضال شعب نيكاراغوا وحكومته من أجل الحرية والاستقلال والسيادة والكرامة الوطنية . ويؤيد وفد منغوليا جهود دول أمريكا الوسطى والأمم المتحدة الرامية إلى التسوية السلمية للمشكلة .

إن عملية نزع السلاح التي بدأت بابرام معاهدة إزالة القاذف النووية المتوسطة المدى والأقصر مدى قد اكتسبت قوة دفع جديدة . ونحن نشير في هذا الصدد إلى إمكانيات عقد اتفاق بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة في ضوء الاتفاقيات التي عقدت مؤخرا في وايؤمنغ بشأن حظر الأسلحة الكيميائية والبدء في تدمير المخزون منها ، بالإضافة إلى التقدم الحقيقي المحرز في مباحثات فيينا بشأن خفض القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا .

إننا نقترح أن تجدد الجمعية العامة نداءها من أجل وقد سباق التسلح ومنع عسكرة الفضاء الخارجي والخطر الكامل للتجارب النووية . إن جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد عقد مؤتمر دولي بفرض تحويل معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ التي تحظر إجراء تجارب الأسلحة النووية في ثلاث بीئات إلى معاهدة تفرض حظرا شاملأ على إجراء هذه التجارب .

ويشاطر وفد منغوليا الرأي القائل إن التغيرات والتحولات الإيجابية ذات الطبيعة السياسية في العالم لم تدعم حتى الآن بتقدم كاف في حسم المشاكل التي تكتنف العلاقات الاقتصادية الدولية .

وتتعرض عملية تطوير التعاون الاقتصادي إلى الإحباط ليس فقط من عوامل ذات طبيعة موضوعية بل أيضا من حاجز مطئنة تتباين في جملة أمور مع الروح العامة للإنفراج الجديد .

ونرى أن من المهم تكثيف الحوار العالمي في المقام الأول داخل إطار الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية في جميع الاتجاهات الرئيسية - الشمال مع الجنوب ، والشرق مع الغرب ، وفيما بين بلدان الجنوب .

ونشاط استنتاجات وحجج البلدان النامية الأخرى التي أعربت عنها خصوصا في مؤتمر قمة بلغراد لبلدان عدم الانحياز وفي اجتماع كاراكاس الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ ، والقائلة إن نتائج عدم وجود حل لمشاكل التنمية الاقتصادية لهذه البلدان سيكون له أثر متزايد على البلدان المتقدمة النمو أيضا . ويجب إرساء هذا الترابط العالمي على أساس متكافئ وجماعي بغية ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية القابلة للاستمرار لجميع . وفي رأينا أنه ينبغيأخذ هذا الترابط في الاعتبار عند وضع استراتيجية التنمية الدولية لفترة التسعينات وعند اتخاذ مقررات الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة المعنية بالتعاون الاقتصادي الدولي .

ولا تزال مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية من المشاكل الحادة . ويبعث الحوار الجاري داخل الأمم المتحدة وخارجها بشأن حسم هذه المشكلة بغض الأمل في نفوتنا .

وكما هو معروف أصبحت حماية الطبيعة والبيئة من أهم المشاكل العالمية ، وهي تقتضي بذل جهود دولية عاجلة . لذلك ، تتعلق جمهورية منغوليا الشعبية أهمية كبيرة على عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ . وأود في هذا السياق أن أوجه نظر أعضاء الجمعية العامة إلى الفكرة التي قدمها وفد منغوليا في الدورة الأخيرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن وضع برامج

عمل إقليمية ودون إقليمية لحماية البيئة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وإنشاء مركز إقليمي للبيئة . إن هذه الخطوات متساعدة في رأينا في تنسيق الجهود الوطنية لبلدان المنطقة بغية تهيئة ظروف حياة مليمة من الناحية الإيكولوجية .

وتؤثر النتائج المترتبة على تدهور البيئة بشكل ضار على نوع الحياة للكثير من الناس بل وللام برمتها . وقد أصبحت هذه المشكلة حادة بدرجة تقتضي في رأينا إشارة مسألة وضع قضية حق الإنسان في الوجود في بيئه سلية أفضل في نوع من المعاهدات . فهذه المسألة ليست مبينة بشكل كاف في المكوّن الدولي السارية المعنية بحقوق الإنسان . لذلك نرى أن من المستحب التنظر في مسألة إدخال تعديل مناسب على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ونحن إذ نفعل ذلك فإننا ننطلق من مقدمة منطقية مؤداتها أن تطوير القانون الدولي وضمان سيادته عنصران هامان في تعزيز السلم والتعاون فيما بين الدول . ونرى في هذا الصدد أن اقتراح بلدان عدم الانحياز بإعلان عقد للام المتحدة للقانون الدولي يعد مبادرة جاءت في حينها .

السيد ايرازوريز (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود بسادئ ذي بدء أن أتقدم إلى سفير نيجيريا اللواء يوسف غاربا بتعبانينا بمناسبة انتخابه رئيساً لهذه الجمعية العامة . إن مواهبه كدبلوماسي بارز تعد خير ضمان لنجاح هذه الدورة . ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا لسلفه وزير خارجية الأرجنتين السابق وعضو الكونغرس ، دانتي كابوتو ، للمجهود البناء الذي بذلها في رئاسته للدورة السابقة للجمعية العامة .

ونود كذلك أن نقدم تعبانينا للأمين العام ، السفير خافيير بيريز دي كويصار ، ولزملائه لما يبذلونه من جهود فعالة في مجال صنع السلم .

ويسرنا أن تتعدد هذه الجلسات تحت رئاسة ممثل من القارة الأفريقية . حكومة بلدي مهتمة دائماً بتوسيع نطاق علاقاتها مع شعوب أفريقيا . وقد بدأت على إدانة سياسة الفصل العنصري وكل أشكال التمييز الأخرى ، باعتبارها مهينة لكرامة الإنسان ،

وكما تعلمون ، سيدني الرئيس ، فإن صلاتنا بأفريقيا تكونت بفضل وجودنا في الأمم المتحدة ، لا سيما من خلال مشاركتنا في لجنة إنهاء الاستعمار وفي مجلس الأمم المتحدة ل nämibya . ونلاحظ بارتياح التقدم المحرز صوب تحقيق استقلال ذلك الأقليم .

وتود حكومة شيلي أن تعرب عن ارتياحها لتجدد حيوية وفعالية منظمتنا ، التي تمثل تأكيد التزام المجتمع الدولي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ونلاحظ بالمثل أن الصلات الجديدة الأخذة في التطور بين الدولتين العظميين تسهم في تحسين المناخ السياسي الدولي . كما أن رياح التفاهم الطيبة تمهد الطريق نحو بلوغ عالم أفضل .

إن إحساسنا بالتفاؤل ليس بدون حدود بطبيعة الحال ، فنحن لا نزال نشعر بقلق كبير إزاء المشاكل الخطيرة التي تعرّض السلم للخطر ، أو التي تؤثر تأثيرا ضارا في البلدان النامية .

فلا تزال هناك صراعات مسلحة إقليمية إلى جانب المشاكل الخطيرة القائمة مثل الفقر ، والاتجار بالمخدرات ، وعدم الوصول إلى الأسواق العالمية ، والعقبات التي تعوق التجارة الدولية ، وتدور البيئة ، ولئن كان قد أحرز تقدما ملمسا نحو تفاهم أفضل ، فإن فرص تحقيق الرفاهة ليست متابحة للغالبية العظمى من البشر .

ونحن بوصفنا بلدا يكُون جزءا من المجتمع الأمريكي فإنهن أود في هذه المناسبة أن أؤكد تضامننا مع شعوب أمريكا الوسطى ، وهي منطقة تتعرض لمضايقات مستمرة من المصالح الأجنبية .

كذلك ، تعرب حكومة بلدي عن أسفها العميق لإطالة أمد المأساة التي حلّت بالامة اللبنانية . ونحن نؤيد النداء الذي وجهه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني من أجل إحلال السلم في تلك المنطقة . ونحن مقتنعون بضرورة انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من ذلك البلد .

لا يزال العنف يعصف بشعوب منطقة الشرق الاوسط . ونحن نشعر بذلك بعمق لأن الكثيرين من أبناء العرب والاسرائيليين يشكلون جزءا من المجتمع الشيلي .

وما دامت هذه الحالة مستمرة فإنه لا يمكن أن يكون هناك هدوء بالنسبة لمن ينامون قضية السلم وحقوق الإنسان . فكلما بدأنا في الاعتقاد بأن هناك تقدما يحرز في بعض مناطق الاضطراب نجد قوات الرجعية القوية تهدد ذلك التقدم . لهذا لا نزال نشعر بقلق إزاء المواطنين الذين ينحدرون من أصل تركي وي تعرضون للاضطهاد في بلغاريا .

وتكرر شيلي تأييدها عالمية الأمم المتحدة ، وبالتالي فإنها ترحب بالرغبة التي أبدتها حكومة جمهورية كوريا بالانضمام إلى عضوية هذه المنظمة . ونأسف لاستمرار مأساة كمبوديا . وبالرغم من التقدم الذي أحرز هناك ، نرى أنه لا يزال يتطلب عمل الكثير لتمكين الشعب الكمبودي من استعادة حقه في تقرير المصير والحرية .

وإذ أخاطب ممثلي شعوب العالم ، فإنهني أفعل ذلك بارتياح مبعثه أنني أتكلّم باسم أمة وحكومة يتخدان خطوة تاريخية في الوقت الذي يسعian فيه إلى التغلب على العقبات الداخلية والخارجية الرئيسية .

لقد أمكن بفضل ما بذله كل مواطن شيلي من جهد وتصميم أن نبني مجتمعا جديدا يقوم على الحريات السياسية والاقتصادية . وخرجنا من قلب الأزمة التي حلّت بنا في الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٣ وأعدنا بناء الديمقراطية وحققنا اقتصادا قويا ومزدهرا .

وفي أكثر من مناسبة ، أوضح وزير خارجية شيلي لهذه الجمعية العامة العملية التي تتبعها ونحن نقيم ديمقراطية آمنة واقتصادا متقدما متينا .

وأعلنا كذلك مقدماً عن التواريخ المحددة ، وأشكال ومراحل تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية الكاملة ؛ وفقاً للدستور الذي وافق عليه الناخبوون بالإجماع في عام ١٩٨٠ والذى لقي نصه المحسن في تموز/يوليه الماضي أوسع تأييد شعبي في تاريخنا السياسي كله .

كان هناك من لا يودون الاعتراف بقوة المولد الجديد للديمقراطية في شيلي لأنها كانت تعنى نهاية النظام الشمولي المسمى "الوحدة الشعبية" . كما كان هناك من لا يؤمنون بالقرار السياسي الذي اتخذته حكومتي وشعبي لإقامة مجتمع تقدمي وحرر أو يتشكلون في ذلك القرار . فجعلنا هدفاً للتمييز ، والمعايير المزدوجة ، والعداوة - التي لا مبرر لها ، ثم - عندما اتضح التقدم الشيلي وأصبح مما لا سبيل إلى انكاره - تعرضنا لمؤامرة صمت . وهكذا ، لم تحصل شيلي إلا مؤخراً على التفهم الدولي والاعتراف الدولي بإنجازاتها التاريخية : فالإعلام المضلل وإضفاء الطابع الإيديولوجي ، والتشكيك الذي شوه صورة بلدي ، كل هذا حل محله في نهاية المطاف الواقع الموضوعي ، ووقع تغير إيجابي لدى المجتمع الدولي في موقفه من شيلي . إن الجمع بين الحریات السياسية والاقتصادية يعتبر حقيقة واقعة في شيلي ويعد إنجازاً رئيسياً لحكومة الرئيس أوغستو بینوشيه .

لقد خرجت شيلي من المحنة قوية . وأثبتنا أن الضغط الخارجي لا يمكن أن يؤثر على قرار أي أمة عندما تكون قضيتها عادلة . وقد تعلمنا أن سيادة الشعوب تواجهه أيضاً تحدياً مستمراً . وأخيراً تعلمنا أن التعاون الحقيقي وحده فيما بين الأمم هو ذلك التعاون الذي يسلم باستقلال وكرامات جميع الدول . وشعب شيلي هو الشعب الوحيد الذي يوسعه أن يختار ما ينفي أن يكون عليه مصير الشعب الشيلي .

تؤيدني الحقائق وإنجازاتنا في تأكيد أننا قد نفذنا ما اقترنناه وما وعدنا به . وقد حققت حركة حكومة الرئيس بینوشيه الأهداف التي حدتها لنفسها في عام ١٩٧٤ . وحرية الصحافة ، وأنشطة معظم الأحزاب السياسية المختلفة ، والمداولات الشعبية الصريحة تماماً ، والحقوق الكاملة للأفراد والنقابات والتحسين الاقتصادي ، هي بين

جملة أمور ، التعبير الملهم عن عملية مثمرة للتطبيع لا تقتصر على الحريات المدنية بل تعترف أيضاً بتلك الحريات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي التي بدونها ينهار المجتمع تحت وطأة الاحتياط . ويؤكد التقدم الذي تحرزه شيلي في اقتصادها وفرض تحديث هيكلها الاجتماعي أن الديمقراطية لن تكون مفامرة غير مأمونة وهشة وخالية .

إن شيلي اليوم يسودها الهدوء والسلم ، ويرتفع فيها قدر الاعتدال بشكل واضح . وحتى عام ١٩٧٣ ، كانت للبرامج الإيديولوجية اليد العليا . وكانت تلك البرامج ثورية في طبيعتها ، وتستهدف تغيير المجتمع تغييراً جذرياً . واليوم ، بالمقابل ، تتمتع الأحزاب الديمقراطية وحدها بتأييد شعبي ولديها فرصة النجاح في الانتخابات .

لبن التقدم الذي أحرزته شيلي نتيجة لطموحات أجنبية أو مساعدة خارجية . فشيلي مدينة بإنجازها وبمستقبلها المشرق لشعبها وحكومتها ، اللذين عملاً بجد ولم يتحولا عن الطريق الذي رسمته آراؤهما وتقاليدهما . فلدينا نقد مستقر ، ونمو مستمر ، وتضخم متحكم فيه وميزانية متوازنة . وقد نفذنا الحرية الاقتصادية ، التي تحفز المبادرة الخلاقة للأفراد وتعترف باقتصاد السوق بدلاً من بيروقراطية الدولة في تخصيص الموارد . ويبعث تقدم شيلي واستقرار سياسات حكومتها الثقة في نفوس أولئك الذين يعملون معها . فهم يعرفون إننا ننفذ ما نتعهد به ونفي بوعودنا وان مستقبلنا ملك لشعبنا .

لقد نقلنا التقدم في شيلي إلى عتبة بلد متقدم . وأود أن أقدم اليكم بعض الأرقام التي تبين التقدم المستمر الذي تحقق في الاقتصاد الشيلي : بلغ النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٨٢ نسبة سنوية تبلغ ٦ في المائة . وقد تجاوز ١٠ في المائة في الأشهر الستة الأولى من هذه السنة ، وخلقت أكثر من مليون ونصف مليون فرصة عمل منتج طوال السنوات الخمس الماضية ، مما يخفض نسبة البطالة إلى النصف . وفي عام ١٩٧٠ ، صدرت شيلي ٤٠٠ سلعة من انتاجها إلى بلداً . وهي تصدر الآن ما يزيد على ١٥٠٠ سلعة من انتاجها إلى ١١٢ بلداً . وفي عام ١٩٧٣ ، بلغت صادرات شيلي ١,٣٥٥ بليوناً من الدولارات بينما ستتجاوز الصادرات في عام ١٩٨٩

٨ بلايين من الدولارات . وفي عام ١٩٨٦ ، بلغت جملة الدين الخارجي ١٩,٥ بليوناً من الدولارات . وقد خفضت منذ ذلك الوقت إلى ١٦,٨ بليوناً من الدولارات . وفي المجال الاجتماعي ، تركز الإنفاق على القطاعات التي يسود فيها الفقر المدقع ، بما يحقق نجاحات يفخر بها جميع أبناء شيلي . وعلى سبيل المثال ، تبين مؤشرات الصحة أن نسبة وفيات الأطفال انخفضت من ٨٢,٢ في الألف في سنة ١٩٧٠ إلى ١٨,٨ في الألف في سنة ١٩٨٨ . وارتفاع متوسط عمر الفرد من ٦١,٥ سنة إلى ٧١,٨ سنة فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٨ ، وبلغت نسبة الإللام بالقراءة والكتابة ٩٤,٣ في المائة .

لقد كانت التغيرات التي شهدتها العالم خلال ١٦ سنة مضت تغيرات عميقه شاملة . والاتجاه الذي اختارته شيلي في عام ١٩٧٣ - أي التزامها بالتوسيع والحرية - ناقض الكثير من الاتجاهات التي كانت سائدة في الاقتصاد والسياسة آنذاك . وقد أخذت ثقاف السياسات والقطاعات التي فشلت في شيلي في نهاية السبعينيات وببداية الثمانينيات في الظهور في أماكن أخرى . وإننا نشهد الآن انهيار الاوهام التي قدمتها النظم الشمولية والجمعية وزوالها في نهاية المطاف . ويبدو أن السلام نفسه بدأ يزداد قوة . كما أن القرارات التي تتخذها الدول الرئيسية آخذة في الاتصاف بدرجة أكبر من التفهم والمنطق .

يزداد العالم تكافلاً من يوم إلى يوم . فالمعرفة والعلم والتكنولوجيا والموارد تتجاوز الحدود والقيود الممطنة . وتحبث نفس الظواهر فيما يتعلق بالمشاكل أو الحالات التي تؤثر على المجتمع الدولي بأسره ومن ثم ، تمثل تحدياً للتعاون العالمي ولهذه المنظمة .

ومن أعظم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي ذلك التحدي الذي يتمثل في مكافحة الاتجار بالمخدرات على نحو فعال ، فتلك آفة تفسد المجتمع ، والأسرة والأمم . وإننا ننضم إلى تلك الحكومات التي تعهدت بمكافحة ذلك الاتجار ، ولا سيما حكومة كولومبيا ، لشجاعتها في مواجهة المنظمات الجرامية القوية التي استفلت تلك الأمة .

ومنذ عام ١٩٧٣ ، تحكمت شيلي في أخطر مظاهر هذه المشكلة من خلال برنامج وقاية دقيق للغاية . وإننا لسنا بلدا منتجا للمواد المخدرة لكننا كنا ضحاياً نشطة في الاتجار بالمواد المخدرة . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، كان في مقدمة أعمال الحكومة طرد مجموعة من تجار المواد المخدرة الأجانب استغلت الأزمة السياسية والاجتماعية في البلد لبناء نفسها في جنوب شيلي .

ونحن مقتنعون بأن العمل الانفرادي من جانب دولة واحدة ليس كافيا . وينبغي أن نوحد قوانا . وقد أعلن العالم الحرب على المواد المخدرة ، لكننا ينبغي أن نوضح أن الإجراءات الطارئة في هذه الحرب لن تحل المشكلة إلى الأبد . غير أن الحل الدائم هو التعليم لتحسين شبابنا . وتحذيره من أخطار المواد المخدرة والبرامج الخامة لمساعدة الضحايا على التخلص من هذا الداء الوبيـل . وسعياً إلى هذا الهدف ، على مجتمع الأمم أن يكرس الموارد اللازمة لتنفيذ برامج تعليمية مؤثرة .

لقد ظللنا نعرب عن قلقنا إزاء الأنشطة الإرهابية منذ سنوات . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لاكرر إننا نشجب ونرفض الإرهاب . ونحن في شيلي بصفة خاصة نعرف الإرهاب . فقد عانينا من هجماته الجبانة وغير المسؤولة ورأينا أكثر من مرة كيف أن الأمم الأخرى تسمح بالتنقل الحر للإرهابيين معروفيـن بحـجة الحصـانـة الدـبلـومـاسـيـة . وإن كانت المجتمعات الحديثة ترغب في التغلب ، وإلى الأبد ، على الإرهاب والاتجار بالمواد المخدرة ، اللذين يهددانـا جـمـيعـا ، فعلـيـنا أن نـتـصرف بـحـزم . ولا يـنـبـغـي لـأـيـة أـمـة أن تـسـاوـي أو تسـهـلـ تـحـركـاتـ الإـرـهـابـيـيـنـ وـتـجـارـ المـوـادـ المـخـدـرـاتـ .

في مناسبات عديدة ، سمحـتـ منـظـمـاتـ معـيـنةـ بـالتـلاـعـبـ بـمـسـأـلةـ حقوقـ الإنسـانـ بـصـورـةـ منـظـمةـ ، بل وبـذـلتـ مـحاـولاـتـ لـتـسيـسـهاـ ، ولـإـدـرـاجـ النـضـالـ المـشـروعـ ضدـ الإـرـهـابـ وـالـتـخـرـيبـ تحتـ عـبـارـةـ "ـانتـهـاـكـاتـ حقوقـ الإنسـانـ"ـ .

ونحن لا نغفل في هذا الصدد الحقوق التي يجب ألا تمس ، المتأصلة في كل انسان. ولكننا ندين التلاعب المارخ بحقوق الانسان الذي يدل في جوهره على أنه لا يوجد احترام حقيقي لما يقال - كذبا - أنه يجب احترامه . فحقوق الانسان يجب ان تتحترم من جانب جميع الامم دون استثناء ، ولكن لا يجب التلاعب بها .

ومن غير العدل ولا الانصاف ابداء آراء سطحية عن الاحداث المؤلمة التي مرت بها بعض البلدان ، مثل شيلي ، في التغلب على أعمال التخريب والعنف الارهابي . وفي حالتنا ، كانت هذه الاحداث ناجمة عن الانقلاب السياسي وانقسام مجتمعنا في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ . ويتعمين علينا أن نراعي الاسباب الجذرية والاطار العام لاضطراب الحياة المسالمة الذي تعرض له شعبنا .

وقد تمكنا في شيلي من بناء مجتمع تحظى فيه حقوق الانسان بالحماية ، لا من جانب مؤسسات الديمقراطية وحكم القانون فحسب بل أيضا من جانب احترام الشيليين للحرفيات الفردية للآخرين ولقيمهم ومعتقداتهم . ويحمي هذه الحقوق أيضا روح التفاهم السائدة في شيلي .

ومن جانبنا ، قررنا أن نبني مستقبلا جديدا لشيلي ، وأن نتحمل آثار ماضينا . في عام ١٩٧٨ ، اعتمدت حكومة شيلي قانون عفو عام باعتباره حجر الزاوية في جهودنا الرامية إلى تهيئة البلاد وتوجيدها . وقانون العفو العام هو السبيل القانوني للبصيرة والتوفيق والالتزام بأن تحظى شيلي بالسلم - وهو الهدف المشترك للغالبية العظمى من شعب شيلي . ومن أجل مستقبل الجميع ، نعتقد أن من الضروري أن نضع الماضي خلفنا ، وأن نضمد الجراح بدلا من أن ننكمها . ان شيلي حكومة وشعبا ملتزمة التزاما راسخا بمواصلة السير على طريق الوحدة والسلام الذي اتبنته دائما . إن التعاون الدولي هو أساس السلم والتقدم . ويسير العالم نحو اقامة أسواق موسعة للتجارة الحرة . وأبرز مثل على ذلك المجموعة الأوروبية .

إننا نجد في الأفق التي يذخر بها القرن الحادي والعشرين بالنسبة للأمم القادرة على مواجهة تحديات المستقبل مداعاة للأمل . ويستند هذا الأمل إلى أن اتفاقات

التجارة الحرة سوف تتمتد في نهاية المطاف لتشمل أمريكا اللاتينية ، التي تسير قدماً وفقاً للاتجاه السائد ، نحو المزيد من الحرية الاقتصادية .

وتود شيلي تشجيع التكامل الامريكي اللاتيني الفعال . ومن الضروري تعديل النهج الحالية القائمة على الاستراتيجية المصنوعة للواردات ، وفرض القيود على الاستثمارات الأجنبية ، واقامة أسواق اقليمية تقوم الدولة بحمايتها وتنظيمها بدقة . ونحن نعتقد ، بدلاً من ذلك ، أنه ينبغي أن تتمشى هذه النهج مع التيار الرامية إلى تشجيع القطاع الخاص ، وإزالة الحواجز الجمركية ، وحرية السوق ، والتفاوض على اتفاقيات عامة ، بما يمكن المنطقة من السير جنباً إلى جنب مع مذ التقدم والاقتراض من تدفق السلع والخدمات بحرية أكثر من ذي قبل ، مما يتتيح الفرصة للجميع . إن الظروف الان مهيئة لاقامة تكامل اقتصادي اقليمي حقيقي يوسع نطاق الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .

وقد بذلك شيلي كل جهد ممكن لتكثيف اقتصادها مع هذه التيار ، اقتناعاً منها بأن ذلك يمثل الخطوة الاولية نحو تحقيق التكامل الواسع والحديث الذي يعزز الآفاق المبشرة لأمريكا اللاتينية . بيد أنها تنظر أيضاً إلى هذه الآفاق بمشاعر القلق ، لأن المفاوضات والارتباطات التجارية للأمم المناعية قد تصبح حواجز حمائية فعلية ضد التجارة مع بقية العالم .

إن التجربة الأخيرة للحظر غير المنصف الذي فرض على صادرات الفاكهة من شيلي - التي استبعدت بمورة مؤقتة من الأسواق العالمية لأسباب لا تزال غامضة لغاية الان - لا تدل على تعقيدات التجارة الدولية فحسب بل أيضاً على خطر النزعة الحمائية لدى الأمم المتقدمة النمو ، التي يمكنها أن توقف صادرات البلدان النامية وأن تلحق ضرراً خطيراً باقتصاداتها .

إن شعوبنا تريد أن تسير مع التيارات الكبيرة للتقدم العالمي . وهي لا تريد أن تتلقى "المساعدة الإنسانية" مقابل الحمائية التي تبقى على اختلال ضار بالأمم النامية . إن ما نريده هو تكافؤ الفرص والعدالة والمعاملة المنصفة . وأنا واثق من

أن بلادي وبلداننا كثيرة أخرى ستتمكن ، على أساس هذه المعاملة المتكافئة والاحترام المتبادل ، من السير بأمان على درب النمو لتفوي بالتزامات الديون الأجنبية التي تضع على اقتصاداتها حملا ثقيلا .

ومع ذلك ، فإن أي دين أجنبي كبير يستتبع تضحيات كبيرة في المستوى المعيشي لشعبنا ويخفف الانتاج والاستهلاك في البلدان المدية وكذلك في البلدان الدائنة . ويتعين على كل من له صلة بهذه الدائرة أن يضم صفوفه للتغلب عليها .

ولا مبالغة في القول بأن ارتفاع سعر الدولار ، وأسعار الفائدة الدولية المرتفعة ، والحمائية كانت أسبابا مباشرة لمشكلة الديون الحالية .

لقد استخدمت خطة للتعاون والتنسيق فيما بين الأمم الصناعية كتكاملة لنظام بريتون وودز . ولكن لم تكن مصالح العالم النامي ممثلة بصورة كافية في ذلك التنسيق . ولم يظهر بعد الانضباط النقدي من جانب البلدان الصناعية الذي يراعي الاحتياجات الاقتصادية لبلداننا .

تقوم السياسة الخارجية لشيلي على مبادئ القانون الدولي وعلى أهداف اقامة السلام والتعاون . ولا ترتبط هذه الأهداف بالنهوض بالمصلحة الوطنية داخل مجتمع الأمم فحسب بل ترتبط أيضا بالصالح المشترك على المستوى الدولي . ونحن ملتزمون في أعمال بلدنا في المحافل المتعددة الأطراف التزاما قويا بتعزيز السلام والمصداقية والتعاون فيما بين الدول .

إننا نعيش في حقبة دينامية . ولكن يجب الحفاظ على القيم الإنسانية الشابة - الحق والعدالة والمساواة والحرية .

إن العلاقات الدولية الراهنة تتسم - كما ستكون أيضا في المستقبل - بالتحرر المتعاظم من الأيديولوجيات ، وبتوزيع السلطة بين العديد من مراكز صنع القرارات والسلطة ؛ وباضفاء الطابع العالمي على العلاقات بين الأمم نتيجة للتكافل الواضح والمتسايد في كل مجالات النشاط الإنساني ؛ وأخيرا ، بتعاظم توافق الآراء حول دور الفرد وقدرته الإبداعية ومبادرته باعتباره أكثر العناصر دينامية في المسيرة الاجتماعية .

إننا نعيش في عصر جديد . وقد تركنا وراءنا الاوقات العصيبة التي هددت تهديدا خطيرا فكرة التعاون فيما بين الامم بالإضافة إلى حرية الانسان . ولدينا ما يدعونا إلى التفاؤل . إن هناك عالما حافلا بالفرص ينتظروننا . وشيلي عاقدة العزم على مواجهة التحديات بعزيمة الامم الفتية الواثقة بنفسها .

السيد موكومبي (موزامبيق) (تكلم بالبرتغالية ؛ الترجمة الشفوية

عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد : يسعدني سعادة عميقه أن أنهى الرئيس على انتخابه بالاجماع لرئاسة الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة . ونحن نشعر بالفخر حينما ينتخب أحد أبناء افريقيا لمنصب له هذا الشأن . إن ما لدى الرئيس من خبرة دبلوماسية طويلة وما أبداه من اخلاص وكفاءة في ادارته لاعمال اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري ، كفيلا بأن يتوج أعمالنا بالنجاح . إننا نتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمهامه السامية التي أوكلت اليه بالاجماع . ونود أن نعرب مرة أخرى عن استعدادنا لنقدم له كل دعمنا وتعاوننا من أجل نجاح مداولات هذه الجمعية .

ونشيد بالرئيس السابق ، السيد دانتي كابوتو ، على الاسلوب المستنير والكفوء الذي ترأّس به عمل الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .

ونفتئم هذه المناسبة لنعرب عن تقديرنا الخاص للسيد خافيير بيرييز دي كويبيار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، على إسهامه في البحث عن حلول للصراعات الأقلية والمشاكل الأخرى التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين . ونشيد بالتزامه الشخصي من أجل كفالة الدعم لبرنامج الطوارئ في موزامبيق . ونجدد الأمل في أن تستمر هذه الجهود ما دامت الحالة الحرجة قائمة في بلادي .

إن الدورة الحالية للجمعية العامة توفر لنا فرصة لتقدير الطرق التي استكشفناها حتى الآن في البحث عن السبل والوسائل المفضلة إلى مستقبل يسوده السلام والاستقرار في عالمنا . والأمين العام ، في تقريره عن عمل المنظمة (A/44/1) وكذلك بعض المتكلمين السابقين ، قد وصفوا الاتجاه الحالي في العلاقات الدولية بأنه ايجابي وواعد . ونحن نؤيد هذا التقييم . فالمناخ الدولي الحالي يبدو بالفعل أقل ظلاما مما كان عليه منذ بضعة أعوام ، وأقل توترا وأقل تقلبا .

ومن الواقع أنه قد تم اتخاذ خطوات ايجابية منذ الدورة الماضية للجمعية العامة .

إن الحوار والتقارب فيما بين الدولتين العظميين عامل يسهم في الاتجاه الحالي في الحالة الدولية . كما أن هذا الاتجاه هو نتيجة لنضال الشعوب المحببة للسلام في العالم أجمع التي نادت على الدوام بنزع السلاح والسلم والأمن الدولي . ونأمل في أن يستمر هذا الاتجاه ويترسخ ويقوم بدور حفاز في الجهد الرامي إلى إزالة بؤر التوتر في العالم .

وفي بلادي ، استقبل هذا الاتجاه الجديد في العلاقات الدولية بتفاؤل وشعور من الأمل لأنّه يستجيب للتطلعات النبيلة لشعب موزامبيق من أجل تحقيق السلم والحرية في منطقتنا وفي العالم . بيد أن هذا الاتجاه يبدو أنه لم يؤثر علىوعي الباحثين عن التدمير وزعزعة الاستقرار في بلدنا واحباط تطلعنا إلى إقامة مجتمع متتطور وعادل وديمقراطي في موزامبيق .

في الفترة منذ الدورة الماضية ، استمر ارتكاب المذابح والتدمير والسلب دون هوادة في موزامبيق . وواصل الإرهابيون المسلحون تدمير المستشفيات والقطارات والسكك الحديدية ؛ كما شنوا أعمال التخريب على خطوط الكهرباء والهيكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

وفي نفس الفترة تجمعت أدلة إضافية تثبت من جديد أننا نواجه عملية زعزعة استقرار لا ينبعي أن الخلط بينها وبين الصراع بين حزبين . فحقيقة الأمر هي أن عملية زعزعة استقرار من هذا النوع هي وحدها التي يمكن أن تفسر نطاق التخريب والتدمير والإرهاب الذي أدى إلى مقتل ٧٠٠ ألف فرد وتشريد ١٦ مليون موزامبيقي وإلى معيشة ٦٥ مليون مواطن في ظل حالة الطوارئ .

إن شعبنا يدرك أن الاستقلال والحرية يتطلبان بذل التضحيات ، بما في ذلك التضحية بأرواحنا . ولهذا فإن شعبنا لا يتردد أمام هذه المحنة . والشعب الموزامبيقي ، بقيادة حزبه ، جبهة فرييليمو ، يقوم بتجميع كل موارده وينظم نفسه للذور عن أرض الآباء ضد العدوان . وتحت نيران الرصاص ، ووسط الالم والمعاناة ، لم يتوقف شعبنا أبداً عن الانتاج . وتحت الأشجار ، وفي وسط الخراب التي كانت مدرسة بالأمس فقط ، يتتابع أطفالنا دراستهم . وهم يتعلمون حب وطنيهم وزرع بذور المستقبل الأفضل . وفي عام ١٩٨٧ ، شرعت الحكومة الموزامبية في برنامج انعاش اقتصادي في بلدنا . وهذا البرنامج هو خيار يرمي إلى ايقاف التردي الاقتصادي السريع الذي نمر به وإلى الإنعاش التدريجي للإنتاج في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد .

كما يهدف البرنامج أيضاً إلى إدخال تدابير تصحيحية في القطاعات الاقتصادية والمالية ، ومن ثم إلى تهيئة الظروف الازمة من أجل التغيير التدريجي للهيكل الاقتصادي الذي يقوم عليه اقتصادنا .

وفي إطار هذا البرنامج تم تحقيق نتائج متواضعة . فعلى سبيل المثال ، سجلت زيادة في إجمالي الناتج المحلي نسبتها ٣,٦ في المائة في عام ١٩٨٧ ، و ٤,٦ في

المائة في عام ١٩٨٨ . وهذا أمر يبعث على التشجيع . وهذا النمو ناتج في المقام الأول عن التقدم المحرز في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة .

وفي المجال السياسي ، شارك الشعب الموزامببي ، من رووفوما إلى مايبوتو ، في المؤتمر الخامس لحزب فريلييمو . ولقد كانت هذه مناسبة ممتازة للتفكير في ماضي البلد وحاضرها ومستقبله . وقد جرى تناول المشاكل الهامة المتعلقة بالحرب والسلام والوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية والتقنية والعلمية ، مما يظهر من جديد أن جميع الموزامببيين يؤيدون فريلييمو وأهدافه ، وأن حزب فريلييمو هو حزب جميع الموزامببيين . ولقد كان المؤتمر مرحلة ممتازة في ممارسة الديمقراطية .

لقد اتخد المؤتمر الخامس لحزب فريلييمو قرارات بعيدة الاثر بالنسبة لحياة الامة الموزامببية . وقد حدد المؤتمر من جديد استراتيجية وخطط السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، استجابة للبيئة الوطنية والإقليمية والدولية السائدة حاليا .

ولقد أوصى المؤتمر باتخاذ تدابير لتشجيع المشاركة الجماعية والفردية في الانتاج ، وخاصة الانتاج الغذائي .

إن التغيرات في مراكز حزب فريلييمو وبرنامجه وتوجهاته كانت استجابة لـلإرادة الشعبية كما تم الإعراب عنها في المناقشة الوطنية الواسعة النطاق التي سبقت مؤتمر الحزب والتي طالبت بتعزيز القاعدة الاجتماعية للحزب كعنصر موحد للأمة .

ولقد أعلن حزب فريلييمو والحكومة الموزامببية عن مجموعة من المبادئ من أجل إنتهاء الحرب بالوسائل السلمية . ويمكن تلخيص هذه المبادئ أساسا كما يلي :

أولا ، إن الحرب في موزامبيق ليست نتيجة صراع بين حزبين . فالعصابات المسلحة لا تشكل حزبا سياسيا ، بل إنها أداة لعملية زعزعة الاستقرار التي تشن ضد بلدنا .

ثانيا ، تُتَّخِذُ السِّيَّامَاتُ الْمُوَجَّهَةُ لِلْبَلَادِ فِي الْمِيَادِينِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتَصَادِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وَالشَّعَافِيَّةِ عَلَى أَسَارِ تَوَافُقِ الْأَرَاءِ الْوَطَنِيِّ الَّذِي يَتَمُّ التَّوَمُّلُ إِلَيْهِ مِنْ خَلَالِ عَمَلِيَّةِ تَشَاورٍ وَمَنَاقِشَةٍ مَعَ الشَّعَبِ .

ثالثا ، إِنَّ الْحَرَيَّاتِ الْفَرَدِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ ، مُثَلُّ حُرْيَةِ الْعُبَادَةِ وَحُرْيَةِ التَّعْبِيرِ وَالتَّجَمُّعِ مَكْفُولَةٌ ، وَلَكِنَّ لَا يَجُوزُ اسْتِخْدَامُهَا لِتَدْمِيرِ الْوَحْدَةِ الْوَطَنِيَّةِ أَوِ الْإِسْتِقْلَالِ الْوَطَنِيِّ أَوِ سَلَامِ الْأَشْخَاصِ وَالْمُمْتَلَّكَاتِ . وَلَا يَمْكُنُ اسْتِخْدَامُهَا فِي إِلَعَادَةِ لَارْتِكَابِ أَعْمَالِ العِنْفِ ضَدِّ الدُّولَةِ وَضَدِّ الدُّسْتُورِ .

رَابِعًا ، لَا يَمْكُنُ وَلَا يَجُوزُ إِجْرَاءُ أَيِّ تَغْيِيرٍ أَوْ تَنْقِيَحٍ فِي السِّيَامَةِ أَوِ الدُّسْتُورِ أَوْ تَنْقِيَحِ التَّشْرِيعَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ لِلْبَلَادِ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ مَشَارِكَةِ جَمِيعِ الْمُوَاطِنِينِ .

خَامِسًا ، لَيْسَ مِنَ الْمُقْبِلِ أَنْ تَلْجَأْ مَجْمُوعَةُ مَا إِلَى التَّخْوِيفِ أَوِ الْعِنْفِ لِفَسْرِفَ نَفْسَهَا عَلَى الْمُجَمَّعِ بِأَسْرِهِ . فَمَا يَتَعَارَفُ مِنَ الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ أَنْ يَكُونَ تَغْيِيرُ الدُّسْتُورِ أَوِ التَّشْرِيعِ الْأَسَاسِيِّ لِلْبَلَدِ نَتْرِيْجَةً عِنْفَ مِنْ جَانِبِ مَجْمُوعَةِ مَا .

إِنْ قَبْولُ زُعْمَاءِ الْعَصَابَاتِ الْمُسْلَحَةِ لِهَذِهِ الْمِبَادِئِ هُوَ الشَّرْطُ الْأَسَاسِيُّ لِلْبَلَدِ فِي حَوَارٍ بَيْنَ الْحُكُومَةِ وَأَوْلَئِكَ الزُّعْمَاءِ بِغَيْرِ تَحْدِيدِ الْطَّرَائِقِ وَالآلِيَّاتِ الْكَفِيلَةِ بِإِنْهِيَّةِ الْعِنْفِ وَتَطْبِيقِ الْحَيَاةِ لِجَمِيعِ أَبْنَاءِ مُوزَامِبِيْقَ ، بَمِنْ فِيهِمُ الْمُتَوَرَّطُونَ حَالِيَا فِي الْعَصَابَاتِ الْمُسْلَحَةِ .

لَابِدُ أَنْ نَشَدِّدْ هَنَا عَلَى أَنْ مُثَلُّ هَذَا الْحَوَارِ لَا يَمْكُنُ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَهْدِفْ خَلْقَ حَالَاتِ أَوْ ظُرُوفَ قَدْ تَقْوَى الْوَحْدَةِ الْوَطَنِيَّةِ أَوْ تَؤْدِي إِلَى تَقْاسِمِ السُّلْطَةِ . فَإِيَّ تَغْيِيرٍ فِي الدُّسْتُورِ أَوِ فِي التَّشْرِيعَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ لِلْبَلَدِ لَا يَمْكُنُ قَبْولُهُ إِلَّا عَلَى أَسَارِ النَّظَامِ الْقَائِمِ وَالْدِيمُقْرَاطِيَّةِ وَتَوَافُقِ الْأَرَاءِ الْوَطَنِيِّ ، لَا عَلَى أَسَارِ عِنْفِ مَجْمُوعَةِ ضَدِّ الشَّعَبِ وَالْمُجَمَّعِ الْمُنْظَمِ وَالْمُؤْلَمَةِ .

فَبَعْدَ إِعْلَانِ اسْتِقْلَالِنَا الْوَطَنِيِّ لَمْ يَتَمُّ اعْتِمَادُ تَشْرِيعَاتِنَا الْأَسَاسِيَّةِ إِلَّا بَعْدَ إِجْرَاءِ مَشَاورَاتٍ وَمَنَاقِشَاتٍ بَيْنَ أَبْنَاءِ الشَّعَبِ . وَهَذَا هُوَ السِّيَاقُ الَّذِي نَعْكِفُ حَالِيَا مِنْ خَلَالِهِ عَلَى تَنْقِيَحِ الدُّسْتُورِ وَالْقَانُونِ الْإِنتَخَابِيِّ . وَهَذَا يَعْكِسُ نَضْجَ دِيمُقْرَاطِيَّتِنَا وَتَمَاسِكَ دُولَتِنَا .

وعلى أساس المبادئ التي ذكرتها آنفا ، طلب الرئيس شيسانو - باسم حكومة جمهورية موزامبيق الشعبية - من روبرت موجابي رئيس زمبابوي ودانييل أراب موي رئيس كينيا مساعدتنا على تهيئة الظروف الضرورية لإقامة حوار نهائى بين الحكومة وزعماء العصابات المسلحة .

وقد تم إبلاغ أولئك الزعماء بمبادرةنا السلمية ذات النقاط الإثنى عشرة عن طريق بعض زعماء الطوائف الدينية الموزامبية التي كانت أول من اتصل بزعماء تلك العصابات لإقناعهم بوقف المذابح والتدمير ، والعمل على التقارب مع وطنهم وشعبهم . وقد تم بالفعل عقد اجتماعين في نيروبي بين قادة بعض الطوائف الدينية وزعماء العصابات المسلحة . ولكن العملية مازالت في بدايتها ومن السابق لأوانه أن نستخلص أية نتائج . ومع ذلك ، وطالما أن حالة الحرب مازالت قائمة ، سيظل البلد يعاني من آثارها الدمرة فالخسائر فادحة سواء من حيث المعاناة الإنسانية ، أو من حيث تدمير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا .

ومازالت حالة الطوارئ أمراً واقعاً في بلادنا . وبالتالي فمن المشجع تماماً أن المجتمع الدولي مازال يعترف بالحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة للسكان المتضررين ، في شكل أغذية وملابس وأدوات للانتاج تمكن الشعب من استئناف حياته الطبيعية . وفي هذا الصدد أود مرة أخرى أن أعرب للمجتمع الدولي قاطبة عن امتناننا لما قدمه لنا من مساعدات قيمة وتضامن .

وإذ تنعقد هذه الدورة للجمعية العامة هناك أمل في أن نشهد ميلاد دولة ناميبيا المستقلة . وبوصفنا عضواً في الأمم المتحدة وأحد الانصار الرئيسيين لهذه العملية ، فإننا نتحمل مسؤولية فريدة عن حشد جميع الجهود لضمان أن يمارس شعب ناميبيا حقه في تقرير المصير في كنف النظام والوئام ، وفي جو من العدالة والديمقراطية . ونحن نؤكد من جديد ثقتنا الكاملة بالامين العام ، وبأنه على علم تام بالتدابير اللازمة لضمان رصد العملية والشراف عليها عن كثب ، بغية الكشف عن أية مناورات قد تضر بانتقال ناميبيا إلى الاستقلال ، وشجب تلك المناورات وتحييدها .

وفيما يتعلق بانفولا ، فإننا نؤكد من جديد تأييدنا لخطة السلم التي طرحتها الحكومة الانغولية ، والواردة في اتفاques غبادوليت والتي تم التأكيد عليها في هراري وكينشاسا . ونحن على ثقة بأن الشعب الانغولي بفضل بسالته وإصراره سيحظى بالتضامن الدولي في بحثه عن الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق السلم والوثام الوطني . مع توّلي القيادة الجديدة للسلطة في جنوب افريقيا ولدت آمال وتوقعات جديدة . ولكن هذه التوقعات لم يشاركتنا فيها أغلبية الشعب في جنوب افريقيا ، لأن الكلمات في حد ذاتها لا تعد بالنسبة لها ضماناً بأن ثمة تغييرات حقيقة سوف تحدث في جنوب افريقيا . وهذا الموقف ما هو إلا انعكاس لمناخ الريبة والشك الراسخ في أذهان غالبية الشعب هناك والعالم أجمع إزاء مجل الماضي الحالل بالاحباطات . ولا يمكن تبديد هذا الشك إلا إذا اتخذت سلطات جنوب افريقيا خطوات قاطعة لا لبس فيها ، أو ظهرت من جانبها بوادر واضحة على التغيير ، مثل الانفراج عن نيلسون ماندلا وغيره من السجناء السياسيين ، ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية والحركات الديمقرطية ، وإنهاء حالة الطوارئ ، وبده عملية تفاوض وحوار يشارك فيها جميع أبناء جنوب افريقيا .

فمن خلال اعتماد مثل هذه التدابير سيقدم النظام ضماناً بفتح المجال أمام أبناء جنوب افريقيا كافة للمشاركة السياسية والسلمية الواجبة في عملية اتخاذ القرار بشأن مصير بلدتهم ، والخطيط لمجتمع ديمقراطي عادل في جنوب افريقيا ، وبناء ذلك المجتمع .

وسيكون وقف زعزعة الاستقرار الاقليمي دليلاً واضحاً على أن جنوب افريقيا عقدت العزم على بدء صفحة جديدة في علاقاتها مع بلدان المنطقة . ومن ثم ، فإن حكومة جنوب افريقيا أمامها الآن فرصة لكي تثبت لشعب جنوب افريقيا وللمجتمع الدولي عزمها على اتخاذ خطوات حاسمة نحو حل نظام الفصل العنصري والاشتراك في الجهود الجماعية التي تبذلها البلدان الأخرى في المنطقة لبناء جنوب افريقي مزدهر . ونأمل في أن تكون التصريحات التي أدلّ بها قادة جنوب افريقيا مقدمة لخطوات أكثر حسماً ستتخذ في المستقبل في هذا الاتجاه .

إن المناخ الإقليمي والدولي الحالي مؤات للبحث عن حل لمشكلة جنوب إفريقيا .  
هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن اللجنة المختصة المعنية بالجنوب الإفريقي  
والتابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، اعتمدت لدى اجتماعها في هراري في آب/أغسطس  
١٩٨٩ مجموعة من المبادئ يمكن أن تشكل أساساً يقوم عليه حوار صريح بين جميع أبناء  
جنوب إفريقيا . ونحن نتح ملطات جنوب إفريقيا على اغتنام هذه الفرصة للتخلص عن  
نظام الفصل العنصري بصفة نهائية ، وبناء مجتمع جديد في جنوب إفريقيا .

إننا نتخيل جنوب افريقيا وقد أصبحت بلا أقلية ولا أغلبيات متباعدة على لون البشرة أو على العنصر ، وباتت بلداً يقوم على خيارات سياسية ، ومجتمعًا لا تتعدد فيه معايير المشاركة في الحكم أو في الحياة السياسية أو الاجتماعية على أساس عرقية بل على أساس التزام الفرد بالمبادئ السامية الخام ببناء مجتمع عادل ديمقراطي غير عرقي . إن نظام الفصل العنصري مُدان عالميا ، ليس فقط لأنه نظام أقليات بيضاء ، بل وأنه ، فوق كل شيء ، يمثل خياراً سياسياً لاقليات ، خياراً سياسياً قائماً على مفارقة تاريخية - وأنه تميّز عنصريًّا مؤسسيًّا . وفي جنوب افريقيا نفسها هناك عدد متزايد من البيض الذين تباعدوا بأنفسهم عن ذلك الخيار الخام بالاقليات ليشاركون في قضية الأقلية .

وذلك التطور علامة على ظهور مجتمع جنوب افريقي جديد يمكن للبيض والسود ، للهنود أو لمختلطين الجنسي - أي باختصار جميع الأجناس - أن يعيشوا في وشام في جنوب افريقيا وقد أصبحت خالية من العمل العنصري . وجنوب افريقيا هذه الخالية من الفصل العنصري هي التي تعتقد أنها ينبغي أن تتمكن من المشاركة بمواردها في الجهد الإنساني لبلدان المنطقة لجعل الجنوب الافريقي منطقة مستقرة متطورة اقتصاديًا ومزدهرة .

وفي مناطق أخرى من قارتنا ، نشهد جهوداً شابة ترمي إلى التسوية السلمية للمنازعات في إطار تقاليدنا الافريقية مع احترام مبادئ منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة . وفي هذا الإطار ، نشعر بسرور إزاء الاتفاques الأخيرة التي أبرمت بين تشاد وليبيا . ونحن واثقون من أن نفس الروح ستقود الجهود المبذولة نحو التوصل إلى تسوية لمشاكل أخرى بين البلدان الافريقية .

فيما يتعلق بنزاع الصحراء الغربية ، نشي على الاجتماعات التي عقدت بين صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني وجبهة البوليساريو . ونحن مقتنعون بأن قرارات منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ذات الصلة لاتزال تشكل إطاراً سياسياً وقانونياً صالحًا لتسوية عادلة تفاوضية للنزاع . ونشجع الأمين العام على موافقة جهوده لتحقيق تسوية عاجلة لمشكلة الصحراء الغربية .

بالنسبة للشرق الأوسط ، تعتبر أنه من الأمور الملحة العاجلة عقد مؤتمر دولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وفي شبه قارة الهند الصينية ، تبدو المبادرات الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية للنزاع الكمبودي مشجعة . ونشي على الخطوات التي اتخذتها فييت نام بغية تسهيل التصالح الوطني في كمبوديا . وفيما يتصل بافغانستان ، نطلب إلى الأطراف في اتفاقات جنيف الوفاء بأحكام تلك الاتفاقيات ، لتحقيق السلام والصالح .

ونحن نؤكد مرة أخرى تضامننا مع قضية إعادة توحيد الأمة الكورية . وتوّكّد جمهورية موزامبيق الشعبية مجدداً رغبتها في أن ترى حواراً صريحاً جاداً بين جميع الأطراف ذات الشأن فيما يتعلق بتيمور الشرقية لضمان احترام حق شعب ذلك القليم في تقرير المصير احتراماً تاماً . وفي هذا الشأن ، نرى أنه طالما ظلت حقوق شعب تيمور الشرقية الأساسية غير مأخذة في الاعتبار ، لن يكون هناك حل دائم مقبول دولياً للحرب التي أودت بحياة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص . وينبغي أن يكون المناخ الدولي الحالي المواتي للحوار والحل السلمي للصراعات الإقليمية ملهمًا لجميع أطراف النزاع في تيمور الشرقية . ونحن نشي على الأمين العام لجهوده لحل المشكلة .

وفي أمريكا الوسطى ، تعتبر من دواعي التشجيع لنا اتفاقيات التي وقعت بشأن نيكاراغوا في هندوراس ، وكذلك مبادرات السلم الأخيرة في السلفادور . إن استعادة السلم والاستقرار ، التي ترغبتها كثيرة شعوب تلك المنطقة من القارة الأمريكية تعتمد إلى حد كبير على تنفيذ تلك الاتفاقيات .

وبالنسبة لجمهورية موزامبيق الشعبية ، يعتبر تحويل المحيط الهندي إلى منطقة سلم مبدأ دستوري . ومن ثم ، فإننا نناشد المجتمع الدولي ببذل جهود ملموسة لضمان عقد مؤتمر كولومبو بشأن المحيط الهندي في عام ١٩٩٠ .

وفي المجال الاقتصادي ، يظل استمرار وجود مجموعة من العوامل العكسية التي تعمل ضد تنمية بلدان العالم الثالث أمراً باعثاً على القلق العميق في سياق جهودنا للانطلاق بعيداً عن التخلف . فعدم القيام بأعمال ملموسة ترمي إلى التحول الهيكلي الذي يعتمد عليه نجاح خططنا الاقتصادية هو سبب تلك المشكلة .

ونلاحظ في هذا الشأن أنه بعد ثلاث سنوات من إعلان برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا ، لاتزال الحالة الاقتصادية في قارتنا حرجـة . فلم يحرز إلا القليل صوب تنفيذ ذلك البرنامج الهام ، الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة . وترجع الحالة بشكل كبير إلى عدم - أو ببطء - تنفيذ تدابير ملموسة فعالة لتنفيذ البرنامج . ولذلك ، نناشد المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المتقدمة ، إعطاء أولوية قصوى لمساعدة وإعانة البلدان الأفريقية تمكّنـنا من مواجهة الأزمة وإعادة تشـيط تنميـتنا الاقتصادية والاجتماعية .

لاتزال اقتصادـاتـنا تتـعرضـ لـلتـدهـورـ الـتـيـ لاـ يـهدـىـ نـتـيـجـةـ لـمـعـدـلـاتـ التـبـادـلـ ،ـ حـيـثـ تـتـعـاظـمـ كـلـفـةـ الـوارـدـاتـ فـيـ حـينـ تـتـضـاءـلـ أـسـعـارـ السـلـعـ التـبـدـيرـيـةـ بشـكـلـ كـبـيرـ .ـ كـمـاـ أـنـهـ حدـثـ زـيـادـةـ فـيـ أـسـعـارـ الـفـائـدـةـ ،ـ وـانـخـافـقـ فـيـ تـدـفـقـ التـموـيلـ الـخـارـجيـ ،ـ وـزيـادـةـ فـيـ التـحـوـيلـ الصـافـيـ لـلـمـوـارـدـ الـحـقـيقـيـةـ مـنـ الجـنـوبـ إـلـىـ الشـمـالـ .ـ وـلـابـدـ أـنـ يـضـافـ إـلـىـ هـذـهـ العـوـامـلـ الـأـشـرـ التـراكـميـ لـلـديـونـ الـخـارـجـيـةـ .ـ

فالـمـديـونـيـةـ الـخـارـجـيـةـ لـاتـزالـ تمـثـلـ وـاحـدةـ مـنـ أـكـبـرـ العـقـبـاتـ أـمـامـ النـمـوـ الـاقـتصـاديـ الـافـريـقيـ .ـ وـتـسـتـحـقـ هـذـهـ المـشـكـلـةـ الـعـصـيـةـ اـهـتـمـاماـ أـكـبـرـ عـنـ طـرـيقـ الـحـوارـ الـبـنـاءـ وـالـوـاقـعـيـ بـيـنـ الـمـديـنـيـنـ وـالـدـائـنـيـنـ ،ـ وـعـلـىـ أـسـاسـ مـنـ رـوـحـ التـفـاهـمـ الـمـتـبـادـلـ ،ـ بـغـيـةـ التـوـصـلـ إـلـىـ حلـ .ـ وـنـوـدـ فـيـ هـذـهـ المـرـحـلـةـ أـنـ نـعـبـرـ عـنـ تـقـدـيرـنـاـ الـعـمـيقـ لـجـمـيـعـ الـبـلـدـانـ الـتـيـ اـتـخـذـتـ بـهـذـهـ الرـوحـ .ـ تـدـابـيرـ مـلـمـوـسـةـ لـتـخـفـيـفـ عـبـءـ الـمـديـونـيـةـ الـخـارـجـيـةـ عـلـىـ الـبـلـدـانـ الـتـيـ تـعـانـيـ مـعـوـبـاتـ اـقـتصـاديـةـ أـكـبـرـ ،ـ كـمـاـ هـيـ الـحـالـ بـالـنـسـبـةـ لـمـوزـامـبـيقـ .ـ

تعتبر جمهورية موزامبيق الشعبية أنه من الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمع الدولي أن يجمع جهوده لإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي الراهن . وتحقيقاً لهذا الغرض ، نؤيد بدء مفاوضات عالمية يحدونا بشأنها أمل كبير . فهي ستكون نقطة بدء لتسوية المشاكل التي تعوق تحقيق الوئام في العلاقات الاقتصادية الدولية . إن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، تبني فيه علاقات التعاون بين الدول على العدل والمساواة المتبادل ، ضرورة أساسية لإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الاقتصادي العالمي .

وأخيراً ، نعرب عن الأمل في أن تنجح أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي المقرر عقدها في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٠ . ونحسن واثقون من أن الدينامية الجديدة في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو في العقد المقبل ستسهم إلى حد كبير في إنجاح تلك الدورة .

وختاماً ، نود أن نؤكد مجدداً اقتناعنا العميق بأنه بالنسبة لمجموعة كاملة من المشاكل التي تحيط بالانسانية اليوم ، تظل الأمم المتحدة المحفل المميز ، الذي يتيح لنا أحسن الفرص لتبادل الأفكار وتنسيق الجهد لجسم هذه المشاكل .

السيد تسيرنغ (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : توفيراً لوقت الجمعية العامة لا أود أن أتلن بياني وأكون شاكراً لو وزّع النم الكامل لبيانى على جميع الوفود .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : فيما يتعلق بالطلب الذي تقدم به وزير خارجية بوتان ، أود أن أبلغه أن نسخاً من بيانه متوزع على جميع الوفود ، كما هي الحال بالنسبة لكل متكلم ولكن المحضر العرفي لأعمالنا لن يتضمن إلا ما قاله . وبذلك تكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة . وسأعطي الكلمة الان للممثلين الذين طلبوا الكلام ممارسة لحق الرد . وأود أن أذكر الأعضاء أنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية ويدلي بها الأعضاء من مقاعدهم .

السيد زيبو (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعى وزير خارجية تركيا في البيان الذي أدى به صباح اليوم إنه اضطر إلى توجيه انتباه الجمعية العامة إلى ما أسماه بالدور الضار الذي تضطلع به اليونان في قبرص . ولنست هذه هي المرة الأولى التي يواجه فيها وفي محاولة من جانب الممثلين الاتراك لإعادة كتابة التاريخ . لقد استخدم وزير خارجية تركيا عبارات مثل "الدور الأسود" و "الظلل السوداء التي تخيم على قبرص" من جانب بلادي . وإنني لاتتساءل ، أية كلمات أفضل من تلك يمكن استخدامها لوصف دور تركيا في قبرص واحتلال قواتها المسلحة المستمر لثلاثة أراضي دولية ذات سيادة عضو في المنظمة .

لست في حاجة لأن أذكر بالقرارات المتعددة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن والتي دعت إلى الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال من قبرص ، والتي ذكرت أيضاً أن ذلك الانسحاب أساس ضروري لكي حل مقبول لمشكلة قبرص .

وعلاوة على ذلك ، أود أن أقول إنه لولا محاولة الجانب التركي أن يعيد كتابة التاريخ لما اضطررت إلى التذكير بأن الهجوم المفاجئ الذي حدث بتاريخ ١٥ تموز / يوليه ١٩٧٤ كان من إعداد المتأمرين الذين استهدفو حياة رئيس دولة ذات سيادة ، أي

رئيس جمهورية قبرص في ذلك الوقت ، كبير الأساقفة مكاريوس . وكما هو معروف فإن هؤلاء المتآمرين حُكِّمَ عليهم بالسجن مدى الحياة في اليونان . إنهم لا يمثلون على الإطلاق الأمة اليونانية ويدعثني حقاً أن يستشهد الجانب التركي بهذا الحادث .

**السيد غارفالوف** (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يعتزم

وقد بلغاريا الدخول في جدل مع وفد تركيا في هذا المحفل الهام . ولقد كان ذلك واضحا في البيان الذي أدى بهاليوم وزير خارجية جمهورية بلغاريا الشعبية السيد بييتار ملادييف . بيد أن علينا واجبا أخلاقيا هو أن نقول الحقيقة بشأن الادعاءات السخيفة والمزاعم الباطلة الموجهة ضد بلغاريا .

لقد رأينا كيف حاول وزير خارجية تركيا أن يستخدم الأمم المتحدة للإساءة إلى بلغاريا وبعض جيرانها الأوروبيين ، بما يتعارض تماما مع الجو البناء الذي يتقدم فيه عملنا . فقد شوّه الحقائق بشأن أسباب تدهور العلاقات البلغارية التركية ، الذي حدث دون أي خطأ من جانبنا . إن الذين يعرفون السياسة التركية أو لهم ممارسات مباشرة مع السيادة التركية لن تدهشهم هذه التنوايا الشريرة . إنهم يدركون أن هذا دليل على السياسة العدوانية بشكل أساسى لتنزعة القومية التركية المجسدة في لسان السياسة الخارجية لتركيا الحديثة وفي أنشطتها . أما فيما يتعلق بالاتهامات المحددة فيائي أقول بوضوح إنها اتهامات لا أساس لها وليس لها سند حقيقي من التاريخ أو القانون .

لقد كانت هناك دائمًا إشارات إلى مسلمين بلغار في بلغاريا وإلى أقلية بلغارية في تركيا في علاقات بلغاريا مع تركيا طوال الفترة منذ استقلال بلغاريا عن الامبراطورية العثمانية في 1878 وفي جميع الاتفاقيات الثنائية التي أبرمت بين البلدين . ولم يرد على الإطلاق في هذه العلاقات وهذه الاتفاقيات أي ذكر لاقليّة تركية في بلادي . إن الحملة التي تقوم بها تركيا لإحياء السياسة الامبريالية البالية ، التي لا يمكن نسيانها ، والتمثلة في اسبالغ مفهوم المسلم على مفهوم التركي هي محاولة

لتبثير الاتهامات الملفقة للاستيعاب القسري للمواطنين البلغار الذين كان أسلفهم بلغارا وتحولوا إلى الإسلام . ومن الواضح أن الحكومة التركية تنتهج منهجا يقوم على المواجهة في علاقاتها الثنائية بإدخالها هذا العنصر في سياستها مع بلغاريا .

بمقتضى القوانين الجديدة التي أقرها مؤخرا المجلس الوطني البلغاري استفاد عدد من المواطنين البلغاريين ومن بينهم عدد من أحفاد البلغاريين الذين تحولوا إلى الإسلام ، بحقهم في زيارة تركيا وفعلوا ذلك بغير ارادتهم الحرة . وقد تحقق من صحة ذلك ، في الواقع ، عدد من المراقبين الدوليين وممثلي المنظمات المختلفة . لقد خُذلَ عدد كبير من المنحدرين من أصل بلغاري والذين تحولوا إلى الإسلام بالدعائية التركية التي وعدتهم بالحدود المفتوحة والشروط المادية وما إلى ذلك ، والواقع أن البطالة والفقر والظلم كانت في انتظارهم هناك . وهذا أيضا يفسر سبب عودتهم الجماعية إلى أرضهم بمعدل ألف شخص يوميا على الرغم من العوائق التي تقييمها السلطات التركية في وجههم . كما تفند عودتهم أيضا المزاعم التركية بأنهم أجبروا على مغادرة بلغاريا . وفي محاول لتفعيل التوترات ، أغلقت الحكومة التركية حدودها أمام المواطنين البلغاريين بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، وهذا يتعارض تماما مع بياناتتها والتزاماتها الدولية ، ويوضح بجلاء أن تركيا تتلاعب بهؤلاء المواطنين البلغار باسم أهداف سياسية طويلة المدى غير مستساغة .

أود أن أقول بضع كلمات بشأن طلب تركيا بإبرام ما يسمى باتفاق شامل للهجرة ، وهو الأمر الذي تشيره تركيا كشرط مسبق للحوار بين البلدين . إن مسألة الهجرة ، ومن ثم مسألة إبرام اتفاق بشأن الهجرة ، قد أُسقطت نهائيا من العلاقات الثنائية البلغارية التركية في عام ١٩٨٢ أثناء الزيارة التي قام بها إلى بلغاريا رئيس تركيا في ذلك الوقت - وهو رئيسها الحالي الآن . وقد ورد ذلك في بيان رسمي . فلا يوجد

في بلغاريا مكان يمكن أن يكونوا موضوعاً لمثل هذا الاتفاق . ولا تعتمد الحكومة البلغارية إرغام أي مواطن على الهجرة أو الضغط عليه . والتشريع البلغاري يضمـن تماماً ممتلكات المواطنين البلغاريـن وميراثـهم وحقوقـهم الاجتماعية بمـصرف النظر عن أماكن إقامتـهم في بلغارـيا أو في الخارج . وبشكل عام ، فإن اتفـاقـات الهـجرـة شـيء يتعلقـ بالـماـضـي ولا عـلـاقـةـ لهـ بـالـلتـزـامـاتـ التـيـ جـرـىـ التـعـهـدـ بـهاـ فـيـ إطارـ العـمـلـيـةـ الـأـوـرـوبـيـةـ وـاتـجـاهـاتـ القـانـونـ الدـولـيـ وـتـطـورـهـ . إنـ مـثـلـ هـذـاـ اـتـفـاقـ المـتـعـلـقـ بـالـهـجـرـةـ يـتـنـاقـشـ معـ التـشـريعـ الـبـلـغـارـيـ الـذـيـ يـضـمـنـ حـقـ كـلـ مـوـاـطـنـ بـلـغـارـيـ فـيـ أـنـ يـغـادـرـ الـبـلـادـ بـحـرـيـةـ ، وـبـنـاءـ عـلـىـ اـخـتـيـارـهـ وـأـنـ يـعـودـ إـلـيـهـ عـنـدـمـاـ يـشـاءـ .

قيلتاليوم أشياء غير صحيحة عن بلدي فيما يتعلق أيضاً بمسألة العقيدة الإسلامية واحترام التقاليد والطقوس الدينية . ويتجلى زيف هذه الاختلافات في عدم وجود دليل على حدوث أية انتهاكات لهذه الحقوق . فقد شاهد قادة مسلمون بارزون من بلدان أخرى ، لدى زيارتهم لبلغاريا ، المساجد ذاتها التي تدعى الدعاية التركية بيان السلطات قد دمرتها أو أغلقتها وقاموا بالصلوة في هذه المساجد .

ويبدو من الغريب أيضاً أن يعرب ممثل تركيا عن قلقه إزاء حقوق الإنسان في بلد آخر في مواجهة الانتهاكات الجماعية الممارسة لحقوق وحريات المواطنين والاقليات في تركيا ذاتها . فلاتزال الأحكام العرفية ماربة المفعول في مناطق شاسعة يسكنها الأكراد في تركيا . وقد اعتُقل ما يزيد على ٦٥٠ شخص في تركيا في السنوات الأخيرة ، وفُتحت ٢١٠ قضية في المحاكم ، وأُعدم ما يزيد على ٥٠ شخصاً وهناك مئات آخرون ينتظرون تنفيذ حكم الاعدام ، وقد اعتُقل ما يزيد على ١٥٠٠ طفل وصدرت ضدهم أحكام ، وقد أُسقطت المواطنات التركية عن ما يزيد على ١٤٠٠ تركي ، وحُرم ٣٩٠ شخص من الحصول على جوازات سفر إلى الخارج ، ويوجد في السجون التركية حالياً زهاء ٣٠٠٠ الصحفيين والكتّاب والممثلين وسائر الشخصيات البارزة من المثقفين الأتراك - وكل هذا بسبب شجاعتهم في الإعراب بحرية عن أفكارهم وهويتهم الوطنية .

ويتبين إيلاء اهتمام خاص إلى النظرة التوسعية التركية في معالجة مشكلة الأقليات . فالنظرة التوسعية التركية هي أساساً سياسة تتبعها الدولة تقوم على الإبادة والاستيعاب القسري للأشخاص غير الأتراك في تركيا ، كما تقوم على التوسيع والعدوان ضد الدول المجاورة .

وفي تركيا ذاتها تتعرض الأقليات غير التركية للإبادة . ولا يمكن أن ننسى إبادة ١,٥ مليون من الأرمن . ونتيجة الإبادة والاستيعاب القسري والترحيل لا يوجد في تركيا حالياً سوى زهاء ٥٠٠٠ يوناني من عددهم السابق البالغ ١,٥ مليون ولا يوجد سوى ٤٠٠٠ بلغاري من عددهم السابق البالغ ٤٠٠٠ . ويجري حالياً شن حرب إبادة جسدية ووطنية ضد الأكراد البالغ عددهم ١٥ مليوناً في تركيا . وموقف السلطات التركية إزاء الأقليات الأخرى مماثل . ومن المظاهر المحددة للنظرة التوسعية التركية نظرية الـ ١٥٠

مليون تركي "في الخارج" والزعم بأنهم يقطنون أجزاء من أراضي عدد من الدول : رومانيا ويوغوسلافيا وبلغاريا واليونان والاتحاد السوفيتي وايران والعراق وأفغانستان وسوريا وقبرص والصين والهند . وإن قيام تركيا بغزو قبرص واحتلالها يوضح تماماً ما تنتطوي عليه هذه النظرية .

وأخيراً أود أن أتناول مسألة الحوار أو ، على وجه أكثر تحديداً ، غياب الحوار ، بين البلدين وفي هذا الصدد يقع اللوم كل اللوم على تركيا .

واسمحوا لي أن أذكر بأن هناك أساساً للحوار : لا وهو البروتوكول البلغاري التركي الموقع في بلغراد في شباط/فبراير ١٩٨٨ ، الذي وضع الإطار التنظيمي وحدد نطاق المسائل التي يتعين مناقشتها ، ولم تستبعد من الحوار أي مشكلة حقيقة في العلاقات الثنائية . بيد أن الجانب التركي ينظر إلى البروتوكول بوصفه وسيلة لتحقيق مطالبه غير المنطقية . فقد وصفه بأنه "ولد ميتا" وانسحب من العمل المشترك لتنفيذ التعهدات التي يشتمل عليها .

ومؤخراً جداً ضاعت فرصة أخرى – ومرة أخرى في إن الجانب التركي هو المسؤول عن ذلك – لعقد مناقشة مسؤولة وجادة بفية الخروج بالعلاقات البلغارية التركية من الجمود الحالي . فقد رفض رئيس الوزراء التركي في آخر لحظة حضور ذلك الاجتماع الذي كان مقرراً أن يعقد بيته وبين رئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية في فيينا في يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه بجدول أعمال مفتوح . ومرة أخرى لم يحترم الجانب التركي كلمته وأبدى عدم استعداده للحفاظ على حوار صادق متكافئ وبناءً مع بلغاريا . وللاسف ، أكد وزير خارجية تركيا هذا مرة أخرى بعد ظهر اليوم . وعلاوة على هذا ، سارع إلى رفع النهج البناء الذي أبداه وزير خارجية بلغاريا هذا الصباح . وليس من قبيل الصدفة أن هذا هو السبب في فشل الجهد المخلصة للبلدان الأخرى ، التي اقترحت الوساطة والمساعدة والمساعدة الحميدة .

إن موقف بلغاريا بشأن الحوار المتكافئ مع تركيا دون شروط مسبقة ، في أي وقت وعلى أي مستوى ، من أجل إيجاد حلول تكون مقبولة للطرفين عن طريق المفاوضات

الثنائية ، موقف يتسق تماماً والاتجاهات الإيجابية في العلاقات الدولية المعاصرة . ويجدونا الأمل في أن تسود الواقعية والحكمة السياسية سيامة انقرة وأن تساعدنا على فتح الطريق إلى تطبيع العلاقات وتحسينها بين بلغاريا وتركيا .

السيد اسكيين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن منة الأقلية

التركية تعد انتهاكاً فادحاً لحقوق الإنسان لا يمكن لأي بلد السكوت عليه . وقد سبق لعدد من البلدان التلميح إلى هذه المأساة أثناء المناقشة العامة ، واتوقع الإدلاء بالمزيد من هذه البيانات في وقت لاحق من هذه الدورة . ولهذا فمن غير المتصور إلا يشير رئيس وفدي إلى إنكار بلغاريا حقوق الإنسان والاقليات على ١٥ مليون من أبناء عمومتنا الأتراك ، ومعاملة السلطات البلغارية لهم بوحشية وما ترتب على ذلك من الهجرة الجماعية إلى تركيا لما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ من ضحايا القمع المعوزين .

إننا لا ننسى بهذا إلى مواجهة بلغاريا أو الاعادة إلى سمعتها في الأمم المتحدة . لقد ناشدنا وضع حد للممارسات التي لم يعد من الممكن السكوت عليها في عصرنا والتمسنا حواراً أميناً يكون من شأنه التخفيف من معاناة هؤلاء الذين اختاروا الغرار أو أجبروا على الغرار من الأرض التي عاشوا فيها لقرون . وقد أشارت دهشتنا ممارسة وقد بلغاريا لحقه في الرد بشأن هذا الموضوع . فبالأعمال لا بالاقوال يمكن إصلاح الضرر الذي ألحقته بلغاريا بنفسها وبعلاقتها مع تركيا وتحقيق الظلم الفادح الذي تترافق في حق مواطنيها .

وفيما يتعلق بالادعاء الذي أدى به وقد بلغاريا ضد بلدي ، أود أن أذكر ذلك الوفد إنه لا يمكن لأي شيء مما قاله أن يلقي بسحابة من الدخان على سياسات بلغاريا الوحشية التي فضحت باعتبارها من ممارسات عصر آخر . كذلك أود أن أذكر الوفد البلغاري أن الموضوع الرئيسي للجتماع الأخير لمؤتمر باريس بشأن الأمن والتعاون في أوروبا المكرر للبعد الإنساني ، المعقود في شهر تموز/يوليه الماضي ، كان انتهاك بلغاريا لحقوق الإنسان الأساسية . وقام ما لا يقل عن عشرين بلداً بإدانة هذه السياسات في تصريحاتها . وأخيراً أود أن أذكر الوفد البلغاري أن تركيا مجتمع حر

وديمقراطية برلمانية تعددية بصحافة حرة وحدود مفتوحة . وعندما تحدث أوجه قصور في مجال حقوق الانسان في بلدي ، فإن معاشرتنا التركية هي أول من يتكلم عنها ، وهناك مناقشة مكثفة مستمرة في جميع الأوساط التركية لجعل مجتمعنا أكثر كمالاً في المجال الحيوى لحقوق الانسان .

وبالإشارة الى البيان الذي أدى به الوفد اليونانى ، فإننا ندرك تماماً أن الجمهورية التركية لقبرص الشمالية غير ممثلة في الأمم المتحدة وهي غير قادرة لذلك على التعبير عن آرائها بشأن مسألة قبرص المعنية بها مباشرة مع القبارصة اليونانيين . ولهذا السبب أراني مضطراً الى الكلام لكي أبلغ الجمعية العامة بآراء القبارصة الأتراك في قبرص .

إن مسألة قبرص لا يمكن حلها إلا بين الطرفين المعنيين في قبرص ، وأعني القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين . ولا نذكر أننا استمعنا إلى أي وفد يختلف مع هذه الحقيقة الجلية . فقد انطلق الأمين العام من هذا الأساس عندما شرع في حوار جديد بين الزعيمين في قبرص في العام الماضي . ومنذ ذلك الحين أجرى الجانبان في الجزيرة محادثات شاملة امتدت إلى عدد من الشهور برعاية الأمين العام . وفي هذه المرحلة الخامسة ليس ما هو أضرّ على عملية المفاوضات الجارية في قبرص أكثر من البيانات اللاذعة في أجهزة الأمم المتحدة . ومن الواقع أن الوقت قد حان للجانب اليوناني لكي يحدد خياره الذي لا مهرب منه ، فيما أن يختار تسوية تفاوضية برعاية الأمين العام أو أن يواصل استغلال المحافل الدولية لتحقيق انتصارات دعائية ضد الجانب القبرصي التركي . وما لم يلتزم الجانب اليوناني بالمسار الأول ، فسيكون مسؤولاً بكل تأكيد عن أية نكسة في المفاوضات .

إن موقف تركيا فيما يتعلق بمسألة قبرص واضح ومتسلق منذ البداية . فما فتئت حكومتي تؤيد تأييدها مباشراً المفاوضات بين الجانبين في قبرص برعاية الأمين العام . ونحن عازمون على موافقة السياسة ذاتها حتى يتوصل الجانبان في قبرص إلى حل فيدرالي عادل وناجع يضمن المساواة السياسية للجانبين في قبرص .

السيد زيبوو (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأتوخى غاية الإيجاز . لقد أشار ممثل تركيا إلى كيان قال إنه ليس عضوا في منظمتنا ، وهو يعرف كما نعرف جميعا أن مجلس الأمن قد أدان إعلان ذلك الكيان بوصفه عملاً مناقضاً لميثاق الأمم المتحدة والقرارات الطويلة الأمد الصادرة عن هذه المنظمة .  
ويدهشني حقاً أن يخطر ببال أي منا ذكر ذلك الكيان في هذه القاعة .

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠